

الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة

القطاع العام الصناعي



التقارير السابقة من الخارطة الاقتصادية



لتحميل التقارير السابقة:

<http://syrianeconomic.org/syrianeconomicmap>

مجموعة عمل اقتصاد سوريا. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة © ٢٠١٤

لا يجوز - دون الحصول على إذن خطي من مجموعة عمل اقتصاد سوريا - استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا التقرير، أو استنساخها أو نقلها، كلياً أو جزئياً، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

إهداء

مجموعة عمل اقتصاد سوريا تهدي هذا المشروع الوطني إلى الشعب السوري الأسطوري الذي سطر أعظم آيات التضحية من أجل الكرامة والحرية والحكم الرشيد، وتضع بين يديه دراسة اقتصادية توعوية كي يدرك أهلنا الطاقات الكامنة لاقتصاده الغني، وبذلك يكون بين أيديهم مادة أولية تمكنهم من معايرة أداء الحكومات القادمة على أساسها، لأن على الشعب أن يستعيد مكانته الحقيقية في صناعة القرار ومراقبة تطبيقاته.

كلمة شكر لا بد منها

لم يكن لعمل مجموعة عمل اقتصاد سوريا ولا لمشروع الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة أن يرى النور لولا توفر البيئة الحاضنة له، حيث أن هنالك الكثير من الأشخاص الذين وقفوا إلى جانب المشروع وعلى رأسهم الصديق الأستاذ أيمن قصاب باشي الذي لم يأل جهداً في الدعم المادي والمعنوي كمساهمة منه في الثورة السورية المباركة.

مجموعة عمل اقتصاد سوريا

كلمة رئيس المجموعة

عندما بدأت الثورة السورية المباركة بالبزوغ في آذار ٢٠١١ امتطى الوطنيون الشرفاء من أصحاب الأقلام أحصنتهم وهموا للذود عن ثورة الكرامة والعزة، لمساندة أخوتهم على الأرض، وكلُّ نافع عنها من ثغره، فمنهم من كتب في حقل السياسة ومنهم في التاريخ ومنهم في الثقافة الدينية ومنهم في الاجتماع ومنهم في الاستراتيجية العسكرية، وكان لي شرف التصدي مع غيري من الاقتصاديين للثغر الاقتصادي، فكتبت مقالتي بعد شهرين من الثورة بعنوان "الخطاب الاقتصادي للثورة السورية" محاولاً التأكيد على أن بوصلة الثورة واضحة وأن الثورة تعرف ماذا تريد اقتصادياً، فهي ثورة تتطلع لملاحق اقتصاد الحكم الرشيد، والحرية الاقتصادية، والعدالة، وتؤمن أن التنمية الاقتصادية غايتها الأسمى هو الإنسان، للبيرالية متوحشة ولإدارة مركزية معنطة، إنما نظام اقتصادي يهتم بالطبقة الأقل حظاً في المجتمع، ويقوي ويفعل القطاع العام المنتج، ويضع برامج إدارية لتأهيل المترهل منها، ويؤمن أن القطاع الخاص هو قاطرة التنمية الاقتصادية، التي تخلق فرص العمل وتشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويؤمن بالشراكة مع العالم للعمل على وضع سوريا في مصاف الدول الصاعدة.

لقد بذل فريق مجموعة عمل اقتصاد سوريا جهوداً مضمّنة من أجل وضع مسألة الاقتصاد السوري وإعادة الإعمار على مائدة بحث الدول الصديقة، وكان أن خرجت من مؤتمر أبوظبي مجموعة عمل اقتصاد سوريا المعنية بإعادة إعمار سوريا والتي ترأسها ألمانيا والإمارات، وأقيمت ثلاثة مؤتمرات هامة في أبوظبي ٢٤ مايو/أيار ٢٠١٢ وحضر ذلك المؤتمر ٥٩ دولة و٧ منظمات دولية، وفي ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ في برلين حيث حضر ممثلين عن ٦٤ دولة و١٠ منظمات دولية، ومن ثم قمنا مع المجموعة بإعداد مؤتمر "الشراكة للاستثمار في سوريا المستقبل" في دبي ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني حيث حضر ما يزيد عن ٥٠٠ رجل أعمال سوري ودولي وتعهد رجال الأعمال السوريين بالاستثمار في سوريا بأكثر من ٥ مليار دولار بعد توفر الحد الأدنى من الأمن.

أقيمت عدة ورشات عمل خلال تلك الفترة، وكان الهم الذي راودني هو كتابة خارطة الاقتصاد لسوريا الجديدة في أكثر من خمسة عشر ١٥ قطاعاً حيوياً، لتكون بمثابة المشروع الوطني الذي يقدم هدية لرؤساء الحكومات، ويوضع في عهدة الشعب السوري كي يعرف إمكانية الاقتصاد السوري ولا يطالب بأقل منها، فهو مشروع وطني تنموي وتوعوي في آن معاً، ولعل أهم ورشات الأعمال التي أقيمت كانت في غازي عنتاب التركية ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٣ حيث أقيمت ستة ورشات عمل متخصصة حضرها خبراء سوريون ودوليون وكذلك متخصصون عن المجالس المحلية في مجالات المياه والزراعة والتشريعات الاقتصادية والمالية، والإسكان، والسياسة النقدية والمالية، والتعليم والعمالة.

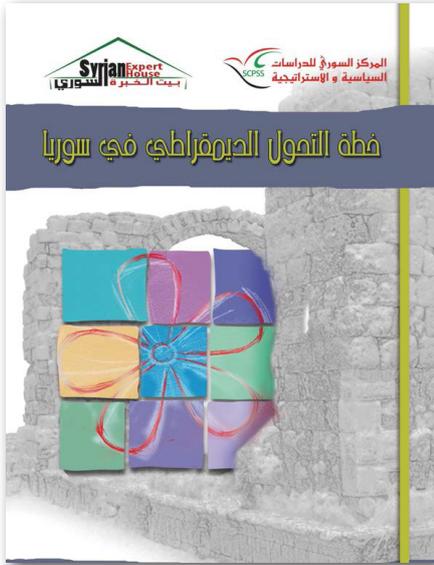
لقد كنا مساهمين بفعالية في صياغة خارطة التحول الديمقراطي التي ساهم فيها أكثر من ٢٠٠ باحث على مدى سنة ونصف، والتي تعد بحق الوثيقة الوحيدة للثورة السورية التي تضع رؤية مفصلة شاملة ومتكاملة في كل المناحي ومنها الاقتصادية، وأطلق التقرير في ١٤ أغسطس/آب ٢٠١٣، وحيث رأست القسم الاقتصادي في التقرير، أجد لزاماً تخصيص صفحة واحدة لوضع القارئ في صورة ملخص توصيات الفصل الحادي عشر المعني بوضع أسس السياسات الاقتصادية لبناء اقتصاد سوري مزدهر ما بعد انتهاء الأزمة، وبإمكان القارئ قراءة كل التقرير أو الفصل الاقتصادي الوارد فيه عبر الوصلة الالكترونية.

رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا

د. أسامة قاضي

وضع الأسس لسوريا مزدهرة : السياسات الاقتصادية

خطة التحول الديمقراطي في سوريا



لتحميل التقرير:
<http://syrianexperthouse.org/>

لا تستطيع سوريا الوصول إلى الحرية السياسية الحقيقية بشكل منفصل عن الحرية الاقتصادية والعكس صحيح، فالنهضة الاقتصادية في سوريا يجب أن تقوم جنباً إلى جنب مع النهضة السياسية التي تحصل الآن، ولم نعد نستطيع القول أن الوقت ما زال مبكراً لموازنة هذه النهضة، فمع انضمام الشعب السوري إلى ركب الشعوب الديمقراطية، واستعادة مكانته الشرعية في المجتمع الدولي، وتحقيق السلام والاستقرار أصبح لزاماً على الشعب السوري أن يبدأ بتأسيس سوق اقتصادي حر، ومحاولة تقوية إدماجه مع سوق البضائع والخدمات والأفكار محلياً وعالمياً على نحو تدريجي، على أعلى جهة، ورعاية إيجاد قطاع خاص منظم ونامو يمكننا توصيف نموذج اقتصادي جديد في سوريا بإيجاد قطاع خاص منظم ونام على جهة، وعلى الجهة الأخرى التأسيس لحكم ديمقراطي مسؤول، ليكون هذا النموذج قادراً على تلبية طموحات الشعب للحرية، والكرامة، والوظائف، والازدهار.

توصيات خطة التحول الديمقراطي في سوريا في المجال الاقتصادي:

يمكن إجمال ما توصل له أعضاء بيت الخبرة من سياسات مقترحة وتوصيات في النقاط التالية:

أولاً: أولويات الحكومة الانتقالية:

1. الاستمرار في دفع رواتب العاملين في القطاع العام.
2. تأمين مساكن مؤقتة للاجئين والنازحين لحين تمكنهم من العودة لمساكنهم.
3. تأمين الخدمات الأساسية للاجئين والنازحين من غذاء ولباس وعلاج وغير ذلك.
4. تأمين حماية الخدمات الأساسية والمرافق العامة.
5. الإعداد من أجل إعادة هيكلة القطاع العام والهيكلية الإدارية للدولة.
6. العمل على استرجاع الأموال والممتلكات المجمدة في الخارج.
7. تجميد واستعادة الأصول المنقولة وغير المنقولة لحزب البعث.
8. تشكيل لجنة لدراسة العقود المبرمة من قبل النظام مع الدول والمنظمات الدولية.
9. إصدار قرار بإلغاء كافة العقود المبرمة من قبل النظام السوري في الفترة ما بين آذار ٢٠١١ وتاريخ تشكيل الحكومة الانتقالية.
10. إنشاء صندوق لدعم سوريا وإعادة الإعمار.
11. إصدار قانون عام بإعادة الممتلكات الموقوفة من قبل الدولة لأصحابها.
12. تبديل العملة السورية الحالية، وهو ما يحتاج لاستقرار اقتصادي وقد تحتاج فترة طويلة من الزمن.
13. العمل على رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا.

ثانياً: السياسات المرجو اتخاذها من قبل الحكومة الانتقالية:

1. مواجهة التضخم العالي المنتظر.
2. تهيئة الأجواء لدخول رؤوس الأموال بسلاسة منذ اليوم الأول.
3. حماية العملة من الانهيار وذلك بعدد من الإجراءات التي سبق ذكرها كالاتمرار في دفع الرواتب وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين. في الواقع العملة في طور الانهيار وهذا شيء متوقع في ضوء الأحداث الجارية في سوريا منذ أكثر من عامين، غير أن دور الحكومة هنا سيكون محاولة تقليص حجم هذا الانهيار وذلك من خلال سياسات أخرى أيضاً كضبط دولرة العملة السورية وتحرير منضبط لدخول العملة الصعبة أن يقوم البنك المركزي بسياسة تقويم اضطراري.
4. التمسك بمبادئ الحكم الرشيد.
5. تعزيز وتفعيل العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار وباقي دول العالم وخاصة أصدقاء سوريا من أجل حثهم على ضخ الاستثمارات في السوق السوري.
6. العمل على رفع كفاءة العامل السوري في مختلف المجالات.

الرؤية الاقتصادية لسوريا الجديدة

اجتماع كبار مسؤولين مجموعة أصدقاء سوريا المعنية بإعادة بناء الاقتصاد السوري

أبوظبي ٢٤ مايو ٢٠١٢

نتطلع في سورية الجديدة إلى استئناف سير النشاط الاقتصادي وذلك من خلال:

١. التركيز على استمرار وحماية الخدمات العامة المهمة، والحساسة مثل المياه النظيفة، الكهرباء، والمرافق العامة كوسائل المواصلات، والتعليم، والصحة.
٢. حماية المنشآت، والمرافق العامة، والخاصة لاسيما في المرحلة التي تلي سقوط النظام مباشرة.
٣. إعادة بناء المدن السورية التي دمرها النظام خلال حربه على الشعب السوري.
٤. محاربة التضخم، ودعم استقرار العملة السورية.
٥. نتطلع في سورية الجديدة إلى صون عمل وفعالية الخدمات والمنشآت العامة من خلال:
٦. الاستمرار في دفع الرواتب للموظفين في القطاع العام من خلال دعم الميزانية من المانحين الدوليين، واستئناف الصادرات، وزيادة الدخل العام عن طريق تحصيل الضرائب.
٧. تحسين كفاءة العاملين في القطاع العام، والحفاظ على الخبراء المؤهلين في كل القطاعات الإدارية.
٨. سنؤسس سورية الجديدة لدولة القانون وتشجيع الحكم الصالح الرشيد من خلال:
٩. تعزيز مبادئ الشفافية، والمحاسبة.
١٠. محاربة الوساطة، والمحسوبية، والفساد.
١١. ضمان استعادة الممتلكات، والأموال المنهوبة من قبل النظام السابق للدولة السورية.
١٢. ضمان حق كل مواطن سوري في المحاكمة العادلة أمام قضاء عادل ونزيه، مع ضمان التطبيق العادل والناجز للأحكام القضائية.
١٣. تطوير نظام ضريبي يقوم بتحصيل، وإعادة توزيع العائدات تماشياً مع الأهداف الوطنية.
١٤. تشجيع اللامركزية، والتنمية الاقتصادية المحلية للبلديات على مستوى كافة المدن السورية.
١٥. نتطلع في سورية الجديدة لإعادة وصول الموارد، والبضائع والخدمات السورية للأسواق العالمية، من خلال:
١٦. العمل مع شركائنا الدوليين لضمان رفع العقوبات الاقتصادية فور سقوط النظام الحالي.
١٧. تعزيز وتفعيل العلاقات التجارية مع دول الجوار، ومع الشركاء التجاريين ذات المكانة في الاقتصاد والسوق العالمي.

نتطلع في سورية الجديدة لتقوية ودعم القطاع الخاص من خلال:

١. تطبيق سياسات التنافسية، وإجراءات الشفافية.
٢. إصلاح القطاع المالي لتهيئة البيئة الاستثمارية، ليبدأ رجال الأعمال السوريين أعمالهم أو يبدأوا بتوسيعها.
٣. تركيز الاهتمام على احتياجات، ودعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة.
٤. ضمان المسؤولية الحكومية، والاجتماعية لإعادة بناء القطاعات المملوكة للدولة.
٥. خلق مناخ استثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية، والخارجية.
٦. تشجيع الجاليات السورية في الخارج للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد السوري.
٧. نتطلع في سورية الجديدة إلى تشجيع المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال:
٨. تمكين المرأة السورية، وتعزيز مشاركتها في كافة القطاعات السورية، بما فيها قطاع الأعمال.
٩. إلغاء كافة الممارسات التمييزية على سبيل المثال تهميش الأكراد في منطقة الجزيرة.
١٠. صياغة سياسات وبرامج فاعلة لسوق العمل، وضمان توفير نظام كفاء للضمان الاجتماعي.
١١. ضمان حرية التجمع لاستقطاب، وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

جدول المحتويات

٨	أولاً - مقدمة
٩	ثانياً - مساهمة القطاع العام الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
١٠	ثالثاً - المؤسسات التابعة للقطاع العام الصناعي
١٠	أ - الصناعات الاستخراجية وتكرير النفط
١٢	ب - قطاع المياه والكهرباء والمؤسسات التابعة له
١٢	ت - الصناعات التحويلية والمؤسسات التابعة لها
١٤	رابعاً - مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية
١٤	١ - المؤسسة العامة للصناعات الغذائية
١٨	٢ - المؤسسة العامة للصناعات النسيجية
٢٢	٣ - المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية
٢٥	٤ - المؤسسة العامة للصناعات الهندسية
٢٨	٥ - المؤسسة العامة للمطاحن
٢٩	٦ - لجنة المخابز الاحتياطية والشركة العامة للمخابز
٣٠	٧ - المؤسسة العامة للسكر
٣٣	٨ - المؤسسة العامة للأسمت
٣٥	٩ - المؤسسة العامة للتبغ
٣٦	١٠ - مؤسسة الإسكان العسكرية
٣٧	١١ - المؤسسة العامة للدم والصناعات الطبية
٣٨	١٢ - شركة الفرات للجرارات
٣٨	١٣ - مؤسسة الاتصالات وشركات الخليوي
٤٠	خلاصة
٤٢	خامساً - الخطة الزمنية وتكاليفها لتنفيذ المقترحات الخاصة بالصناعات التحويلية



أولاً: مقدمة

كانت التوجهات الاشتراكية للحكومة السورية منذ تسلّم حزب البعث في عام ١٩٦٣ باتجاه حماية القطاع العام عموماً والقطاع الصناعي خصوصاً، وقد كانت البنية الرئيسية للقطاع العام مكونة من الشركات المساهمة والخاصة التي تم تأميمها عام ١٩٥٨، واستكمل في عام ١٩٦٣، وشمل التأميم حوالي ١٠٦ شركات كبيرة ومتوسطة؛ كالشركة الخماسية والديبس والمصارف الرئيسية وغيرها. وحظي القطاع العام بالدعم الحكومي والمالي غير المحدود حتى شكّل ٧٠٪ من الاقتصاد السوري في عام ١٩٨٠.

إلا أن القطاع العام الصناعي بدأ بالتدهور في العقود الأخيرة، حيث ظهرت المشكلات وتراكمت بسبب فشل الحكومات المتعاقبة في إصلاح هذا القطاع الحيوي المهم فتراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ١٢٪ فقط، ودخلت بعض مؤسساته في نفق التعثر والخسارة والنهب والسرقات، وتم إغلاق عدد منها، والبعض الآخر مهدد بالإغلاق، وأخيراً الإجهاد عليه وتدميره خلال العامين الماضيين بعد بدء الثورة في سورية.

ويقدر عدد شركات القطاع العام الصناعي بأكثر ١٠٠ شركة موزعة ضمن مؤسسات كالغذائية، النسيجية، الكيماوية، ... وأظهرت بيانات عام ٢٠١٠ أن أكثر من ٤٨ شركة منها خاسرة، و١٩ شركة متوقفة، والبقية تحقق أرباح وهمية، أولاً تتناسب مع مكونات هذه الشركات ورأس المال المستثمر فيها.

ويهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة شاملة وتقييم موضوعي لمؤسسات القطاع العام الصناعي، ووضع مقترحات عملية لإعادة الحياة لهذا القطاع الوطني الهام ودوره في بناء سورية الجديدة، ولوضع الأسس اللازمة لتحسين الأداء وترشيد الإنفاق ومكافحة الفساد بنوعيه المباشر وغير المباشر، والعمل على إعادته إلى دوره الريادي في عملية التنمية خلال السنوات القليلة القادمة.

ثانياً: مساهمة القطاع العام الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:

تراوحت نسبة مساهمة القطاع العام الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بين (١٨٪ - ٢٠٪) خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)، وكانت المساهمة الأقل من نصيب السنتين الأخيرتين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠.

هذا وبالرغم من الأموال التي ضختها الدولة لدعم هذا القطاع وتميمته، إلا أن الواقع يظهر انخفاض قيمة إنتاج القطاع العام الصناعي في السنوات الأخيرة مقارنةً بارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج خلال الفترة ذاتها، ما يشير إلى خلل في إدارة موارد مؤسسات هذا القطاع وارتفاع نسبة الهدر والتلف فيه، فضلاً عن السرقات والبطالة المقنعة:

الجدول رقم (١) نتيجة عمل القطاع العام الصناعي خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ليرة سورية

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
قيمة الإنتاج بسعر السوق	١,٠٠٨,١٨٩,٤٠٢	١,١٤٩,٢٩٦,٨٨٤	١,٤٠٨,٦٨٦,٥٧٦	٩٩٩,٩٥٥,٣٠٤	١,١٧٦,٧٢٨,٤٧٨
قيمة المستلزمات	٤٩٤,٥٦٢,٠٦٨	٤٩٠,٥٥٤,٢٢٦	٦١٩,٩٤٤,١١٥	٥٣٨,٣٨٥,٣٦٦	٦٧٣,١٣٤,٦٠٣
الناتج الإجمالي بسعر السوق	٥١٣,٦٢٧,٣٣٥	٦٥٨,٧٤٢,٦٥٨	٧٨٨,٧٤٢,٤٦١	٤٦١,٥٦٩,٩٣٨	٥٠٣,٥٩٣,٨٧٥
الاهتلاك	١٩,٧٣٥,٥٨٦	٢٣,٢٨٣,٣٣١	٣٦,٤٠٩,٠٨٠	٢٨,٨٦٦,٠٠٥	٣٠,٦٣٩,٨٠١
الناتج الصافي	٤٩٣,٨٩١,٧٤٩	٦٣٥,٤٥٩,٣٢٧	٧٥٢,٣٣٣,٣٨١	٤٣٢,٧٠٣,٩٣٣	٤٧٢,٩٥٤,٠٧٤
الضرائب والرسوم غير المباشرة	٢,٣٤١,٥٤٢	٢,٤٣٠,٢٩٠	٢,٣٢٧,٢٣٤	٣,٢٥٧,٩٤٥	٣,٨٩٩,٥٤٧
الإعانات	١,٦٣٨,٣٦٠	١,٩٩٢,١٩٨	٢,٢٠١,٣١٧	٢,٨٥٩,٠٧٧	٢,٨٠٤,٤٩٢
الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	٤٩٣,١٨٨,٥٦٧	٦٣٥,٠٢١,٢٣٥	٧٦٢,٢٠٧,٤٦٤	٤٣٢,٣٠٥,٠٦٥	٤٧١,٨٥٩,٠١٩

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

ويقدر المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي باستثناء (الإسكان العسكري، معامل الدفاع، المؤسسة العامة للدم والصناعات الطبية) بحوالي ٦١٩ مليار ليرة سورية حتى نهاية عام ٢٠١٠.



ثالثاً: المؤسسات التابعة للقطاع العام الصناعي

يظهر الشكل التالي المؤسسات والشركات التابعة للقطاع الصناعي العام

ويتبع لكل واحدة من هذه المؤسسات مجموعة من الشركات بحسب نوع الصناعة، ويصل عدد هذه الشركات مجتمعة لأكثر من ٩٠ شركة، وقد تم مؤخراً وضع تصنيف لوضع هذه الشركات بحسب نتيجة عملها وفقاً لوزارة الصناعة على النحو التالي:

- شركات صناعية رابحة.
- شركات صناعية خاسرة ولكنها قادرة على الربح في حال خضعت لإصلاح فني أو مالي أو تسويقي أو تجاري.
- شركات صناعية خاسرة لا يمكن إصلاحها وهذه الشركات قابلة للتأجير الاستثماري أو التصفية (خسارة خمس سنوات متعاقبة).

ويعاني القطاع العام الصناعي من مشكلات عدة أهمها: الروتين والبيروقراطية، التشابكات المالية بين شركات المالية والتي أدت إلى إفلاس شركات على حساب شركات أخرى (شركة الأصواف وشركة السجاد)، عدم توفر التمويل اللازم لمستلزمات الإنتاج والرواتب، الخلل الإداري بين إدارات وشركات القطاع ذاته، النهب والسراقات، الإهمال المقصود...

ونورد فيما يلي نتيجة نشاط مؤسسات القطاع العام الصناعي والشركات التابعة له، بهدف تسليط الضوء على القطاعات الأكثر خسارة، واقتراح الحلول المناسبة لها:

- الصناعات الاستخراجية وتكرير النفط:

تظهر البيانات أن قطاع الصناعات الاستخراجية وتكرير النفط لم يحقق نمواً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)، إلا أنه حقق أرباحاً بلغت بالمتوسط ٤٨٠ مليار ل.س، ومعدلات ربحية مرتفعة كانت على النحو التالي: ١٤٩٪ خلال عام ٢٠٠٦، و ١٥٤٪ خلال عام ٢٠٠٧، و ١٤٤٪ خلال عام ٢٠٠٨، و ١٠٦٪ خلال عام ٢٠٠٩، وانخفض معدل الربحية إلى ٩٥٪ في عام ٢٠١٠، وهذا ما يبيّنه الجدول التالي:

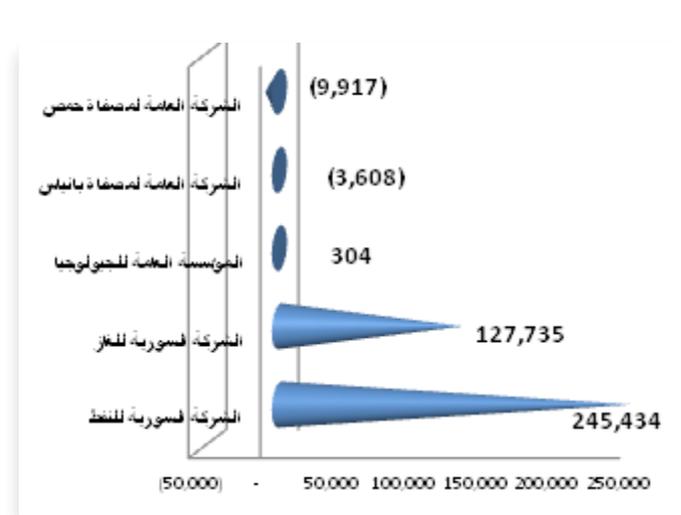
الجدول رقم (٢) نتيجة عمل القطاع العام للصناعات الاستخراجية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ليرة سورية

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإيرادات	٧٩٨.١٦٩.٦٤٥	٩١٥.٣٢٨.٨٨٩	١.١٣٢.٤٠٦.١٢٣	٦٤٩.٦٥٩.٠٠٠	٧٥٦.٦٥٦.٩٩١
مجموع التكاليف	٣٢٠.٠٣٩.٩١٢	٣٥٩.٦٧٥.٨٣٥	٤٦٤.٣٧١.٢٢٠	٣١٤.٧١٣.٤٩٦	٣٨٨.٩١٢.١٤٩
قيمة المستلزمات	٣٠٧.٣٨٢.٩٢٢	٣٤٥.٠٨٩.٦٣٢	٤٤٧.٦٤٣.٢٤٤	٢٩٦.٦٤٠.٧٣٩	٣٦٩.٠٨١.٢٥٠
الرواتب والأجور	٧.٦٥٣.٠١٢	٧.٧٦٨.٩٢٤	٩.٣٧٦.٥١٦	٩.٨٧٠.٣٩٦	١٠.٤٧٨.١٤٢
الاهتلاكات	٤.٧٨٣.٨٢٠	٦.٧٠٦.١٤٩	٧.٢٤٩.٣٧٨	٧.٩٩٩.٢١٢	٩.١٠٦.٩٩٤
الضرائب غير المباشرة	٢٢٠.١٥٨	١١١.١٣٠	١٠٢.٠٨٢	٢٠٣.١٤٩	٢٤٥.٧٦٣
الفائض أو العجز	٤٧٨.١٢٩.٧٣٣	٥٥٥.٦٥٣.٠٥٤	٦٦٨.٠٣٤.٩٠٣	٣٣٤.٩٤٥.٥٠٤	٣٦٧.٧٤٤.٨٤٢
معدل الربحية	١,٤٩	١,٥٤	١,٤٤	١,٠٦	٠,٩٥
راس المال	١.٤٣٨.٢٤٩.٤٦٩	١.٦٣٤.٦٨٠.٥٥٩	٢.٠٦١.١٤٨.٥٦٣	١.٢٧٩.٠٨٥.٩٩٢	١.٥٣٤.٤٨١.٢٨٩
معدل العائد على رأس المال	٠,٢٣	٠,٣٤	٠,٣٢	٠,٢٦	٠,٢٤

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

أما بالنسبة لمعدل العائد على رأس المال فهو جيد مع ملاحظة انخفاضه تدريجياً من ٣٣٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٢٪ في عام ٢٠٠٨، وإلى ٢٤٪ في عام ٢٠١٠. كما يلاحظ الفارق بالعائدات من سنة لأخرى؛ بل ومن يوم لآخر بسبب التغيرات العالمية لأسعار النفط،

وعند تحليل البيانات على المستوى الجزئي أي على مستوى المؤسسات التابعة لهذا القطاع في عام ٢٠١٠، نجد أن الشركات التابعة للصناعات الاستخراجية رابحة وعددها أربعة شركات وبمجموع ربح يصل إلى ٢٨١ مليار ل.س، وقد جاءت الشركة



السورية للنفط في مقدمتها ورباحها يصل إلى ٢٤٥ مليار ل.س، تليها الشركة السورية للغاز بربح ١٢٨ مليار ل.س، ثم الشركة العامة للفوسفات والمناجم والملح بربح ٨ مليار ل.س، وأخيراً المؤسسة العامة للجيولوجيا بربح ٣٠٤ مليون ل.س. أما الشركات الخاسرة فهي تابعة لتكرير النفط وبمجموع خسارة تصل إلى ١٣,٦ مليار ل.س، وهما مصفاة بانيس بخسارة ٢,٦ مليار ل.س، ومصفاة حمص بخسارة ١٠ مليار ل.س.

وتعود أسباب خسارة هاتان الشركتان إلى إلزامهما من قبل الحكومة ببيع منتجاتهما بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج بسبب دعم الدولة لقطاع المحروقات،

وقد قامت الحكومة برفع الدعم عن هذا القطاع في عامي ٢٠١١-٢٠١٢ وهذا ما يضمن عودة هذه الشركات إلى قائمة الشركات الربحية. (وهذا القطاع يحتاج لدراسة تفصيلية خاصة به)

ب- قطاع المياه والكهرباء والمؤسسات التابعة له :

تظهر البيانات الإحصائية لقطاع المياه والكهرباء التفصيلية تناقضاً بالقيم إن كانت على مستوى التكاليف أو على مستوى الإيرادات حيث وصل نموها إلى ١٦٧٪ خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)، وترافق مع هذا النمو في الإيرادات أرباحاً في الأعوام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، أعلاها كان في عام ٢٠١٠، وبزيادة تصل إلى ٢٣٧٪ عن عام ٢٠٠٩، ولكن هذه البيانات يشك بدقتها وبخاصة على مستوى التحليل والتفصيل؛ وبالتالي انعكست بدورها أيضاً على معدلات الربحية، ولذلك تم اعتماد البيانات الإجمالية والمنطقية نسبياً الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (٣) نتيجة عمل قطاع المياه والكهرباء خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: مليون ليرة سورية

٢٠١٠		٢٠٠٩		٢٠٠٨		٢٠٠٧	
الناتج الصافي	الإنتاج الإجمالي						
١٦٧٠٨	٣٥٥٩١٨	٢١٢٩٦	٢٨٠٨٦١	٢٤٣٤١	١٥٢٣٧٠	٢٣٣٣٢	١١٨٠٣٢

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

ويلاحظ من الجدول الانخفاض في الناتج الصافي السنوي خلال الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وعند تحليل النتائج على مستوى المؤسسات التابعة لقطاع الماء والكهرباء في عام ٢٠١٠ وعددها ٣ شركات نجد أن مؤسستي توزيع ونقل التيار الكهربائي رابحتان، في حين أن مؤسسات المياه خاسرة، وإدخال مستثمرين جدد إلى هذين القطاعين وفقاً لعقود الشراكة مع الحكومة PPP أو BOT، لتأمين هاتين المادتين الضرورتين، وتحسين كفايتهما وتقليل الهدر فيهما (وهذا القطاع يحتاج لدراسات تفصيلية خاصة به لأهميته)

ت- الصناعات التحويلية والمؤسسات التابعة لها :

حققت المؤسسات العامة التابعة للصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) نمواً في الإنتاج والمبيعات يقدر ب ١٠٪ بالمتوسط سنوياً، إلا أن هذا النمو في الإنتاج لم يقابله تحقيق أي أرباح مذكورة؛ بل العكس تماماً حيث كانت نتيجة عمل هذه المؤسسات خلال الفترة نفسها خسارة ما يقارب ١٢ مليار ليرة سورية بالمتوسط سنوياً، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

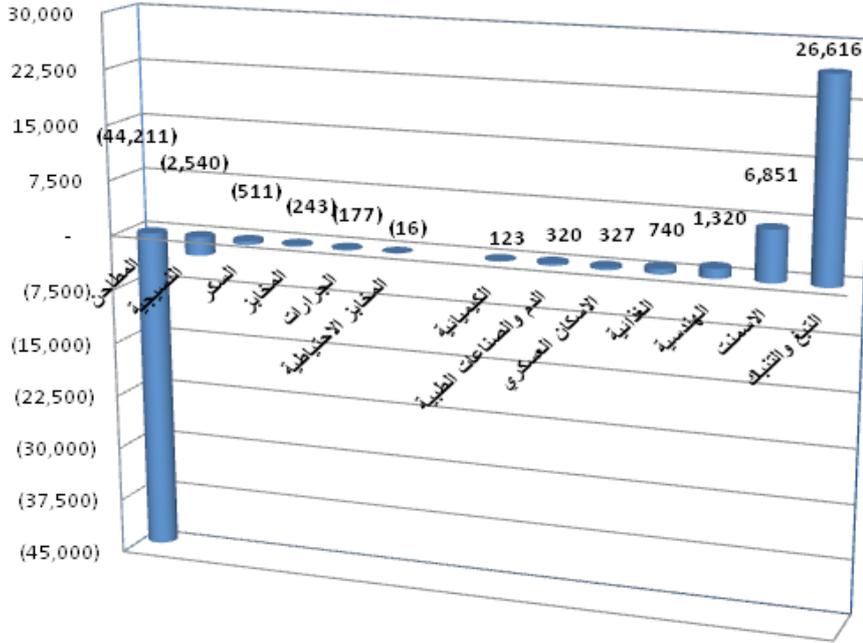
الجدول رقم (٤) نتيجة عمل القطاع العام للصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ليرة سورية

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإيرادات	١١٤.٦٧١.٥٧٠	١٢١.٨٨٧.٢٨٧	١٣٣.٥٣٩.٤٠٢	١٤٠.١٦١.٠٣٧	١٦٥.٦٠١.٢٩٨
مجموع التكاليف	١٣٢.٩١٨.٧٦٣	١٢٩.٣٥٧.٣٨٧	١٤٥.٠١٧.٣٣٩	١٥٣.٤٨١.٢١٦	١٧٦.٩٩٩.٦٧٨
قيمة المستلزمات	١٠٦.٢٣٨.٩١٠	١٠٢.٤٨٢.٦٥١	١١٤.٦٢٣.٠٨٢	١٢٢.٠٥٢.١٧٤	١٤٤.٢٩٥.٤٢٧
الرواتب والأجور والتعويضات	١٩.٨٠٣.٦٢٣	١٩.٦٥٦.٢٠٩	٢٢.٤٩٧.٠٥٦	٢٣.٣٧٩.٣٨٤	٢٤.٠٤٦.٢٤٢
الاهتلاك	٤.٨٨٣.٩٣٤	٥.٠٦٢.٦٤٤	٥.٧٨١.٨٥٦	٥.١١١.٤٧٦	٥.١٣٣.٠٨٠
الضرائب غير المباشرة	١.٩٩٢.٢٩٦	٢.١٥٥.٨٨٣	٢.١١٥.٣٤٥	٢.٩٣٨.١٨٢	٣.٥٢٤.٩٢٩
الفائض أو العجز	(١٨.٢٤٧.١٩٣)	(٧.٤٧٠.١٠٠)	(١١.٤٧٧.٩٣٧)	(١٣.٣٢٠.١٨٩)	(١١.٣٩٨.٣٨٠)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

وتبين الأرقام بالعموم تدني أداء المؤسسات والشركات العامة التابعة لقطاع الصناعات التحويلية، فقد أظهر التحليل على المستوى الجزئي لبيانات عام ٢٠١٠ أنه من أصل ١٣ مؤسسة؛ يوجد ٧ مؤسسات رابحة وبمجموع ربح يقدر بـ ٣٦,٣ مليار ل.س. و٦ مؤسسات خاسرة بمجموع خسارة تقدر بـ ٤٧,٦ مليار ل.س.

الشكل رقم (٤) نتيجة عمل المؤسسات التابعة لقطاع الصناعات العامة التحويلية لعام ٢٠١٠ بملايين الليرات



ويبين المخطط أن النسبة الأكبر من خسارة القطاع العام في الصناعات الغذائية تتحملها الشركة العامة للمطاحن بمقدار ٩٢٪ من مجمل الخسارة (٤٤,٢ مليار ل.س.)، تليها النسيجية بمقدار ٥٪ (٢,٥ مليار ل.س.)، في حين تتحمل الشركات الخاسرة الأربعة المتبقية ما نسبته ٢٪ فقط من مجمل الخسارة (٠,٩ مليار ل.س.).

أما بالنسبة للشركات الرابحة فقد حققتها المؤسسة العامة للتبغ بنسبة تصل إلى ٧٢٪ من مجمل الربح (٢٦,٦ مليار ل.س.)، تليها المؤسسة العامة للأسمت بنسبة ١٩٪ (٦,٨ مليار ل.س.)، في حين تشكل نسبة مساهمة الشركات الخمسة المتبقية من مجمل الربح حوالي ٨٪ فقط (٢,٩ مليار ل.س.).

ملاحظة: هذه البيانات لا تتضمن بيانات مؤسسة معامل الدفاع لأنها غير متاحة، وتتبع لوزارة الدفاع.

ومما سبق نستنتج أن أرباح القطاع العام ناتجة عن قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع المياه والكهرباء، في حين أن الصناعات التحويلية التي من الواجب أن تضاهي في عملها الصناعات الاستخراجية كونها لبنة الاقتصاد الوطني السوري فهي خاسرة بامتياز، وعليه سنقوم بتسليط الضوء المؤسسات التابعة لهذا القطاع كل على حدا ووضع الاقتراحات اللازمة لها.



رابعاً: مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية

١- المؤسسة العامة للصناعات الغذائية:

تم إحدات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية في عام ١٩٧٥، وهي تشرف على أكثر من ٢٠ شركة تقوم بتصنيع وتعبئة كافة المواد ذات المنشأ الحيواني والنباتي، بالإضافة إلى تعبئة المياه المعدنية وتصنيع المياه الغازية والمشروبات الروحية. وقد حققت المؤسسة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) نمواً يقدر بـ ١٨,١ مليار (٢٢٪)، فبلغ معدل ربحية المؤسسة في عام ٢٠٠٦ نحو ٦٪، وارتفع إلى ٢٣٪ في عام ٢٠٠٨، ثم عاود الانخفاض إلى ١٢٪ في عام ٢٠١٠، وهو معدل منخفض جداً ولا يتناسب مع حجم عمل المؤسسة، ويظهر الجدول التالي تطور نشاط المؤسسة خلال العام (٢٠٠٦ - ٢٠١٠):

الجدول رقم (١٣) نتيجة عمل الغذائية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ليرة سورية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	البيان
٦.٦٨١.٩٣٠	٦.٧٤٩.٨٨٨	٦.٦٧١.٠٥٧	٥.٤١١.١٩٠	٥.٤٩٧.٤٣٨	الإيرادات
٥.٩٤١.٧٣١	٦.١٢٨.١٢٢	٥.٤٢٥.٦٨٢	٤.٥٩٩.٥٣٤	٥.١٦٦.٩٧٢	مجموع التكاليف
٤.٦٢١.٧٤٩	٤.٨٢٢.٨٣٤	٤.١٨٥.٧٩٥	٣.٥٢٤.٧١٧	٤.١٣٢.٦٤٢	قيمة المستلزمات
١.٠٦٧.٨٤٠	١.٠٦٧.٦٨١	٩٩٣.٢٩٧	٨٤٤.٥٢٠	٨٤٠.٨٢٢	الرواتب والأجور
٢١٠.٤٦٢	٢٠١.٣٤٩	٢١٥.٢٨٥	٢٠٨.٤٠٤	١٧٠.٤٧١	الاهتلاكات
٤١.٦٨٠	٣٦.٢٥٨	٣١.٣٠٥	٢١.٨٩٣	٢٣.٠٣٧	الضرائب غير المباشرة
٧٤٠.١٩٩	٦٢١.٧٦٦	١.٢٤٥.٣٧٥	٨١١.٦٥٦	٣٣٠.٤٦٦	الفائض أو العجز
٨.٨٤٢.٠٠٠	٧.٤١٨.٠٠٠	٦.٧١٨.٠٠٠	٥.٢٩٩.٠٠٠	٥.٣٦٥.٠٠٠	رأس المال
٠,١٢	٠,١٠	٠,٢٣	٠,١٨	٠,٠٦	معدل الربحية
٠,٠٨	٠,٠٨	٠,١٩	٠,١٥	٠,٠٦	معدل العائد على رأس المال

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

ويشير الجدول إلى تدني نسبة العائد على رأس المال إلى ٨٪ في العامين الأخيرين، وهذا المؤشر يدل على أن العائدية على الأموال المستثمرة تساوي تقريباً نسبة الفائدة الممنوحة بالبنوك السورية، وهذه العائدية غير مقبولة في عالم الاستثمار، وهي تعود في معظمها لمؤسسات المياه المحكرة تماماً من قبل المؤسسة.



ونجد أيضاً أن تزايد كتلة الرواتب والأجور بشكل كبير لا يتناسب مع حجم الإنتاج فهي تشكل حوالي ٢٠٪ من تكلفة المنتج النهائي لعام ٢٠١٠، كما يؤخذ على المؤسسة ارتفاع نسبة الهدر والمخزون النهائي الكبير، وعدم القدرة على تسويق منتجاتها بالشكل الأنسب.

ويوضح الجدول التالي نشاط شركات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠).

الجدول رقم (١٤) نتيجة عمل الشركات التابعة للغذائية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ليرة سورية

الفائض أو العجز					المؤسسة والمنشآت المرتبطة بها
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
<u>المؤسسة العامة للصناعات الغذائية</u>					
٢٥٥.٩٥٥	٣٤١.٦٤٤	٨٣٦.٠٢١	٥٣٨.٩٦٢	١٥٧.٥٧٦	الشركة السورية للزيوت النباتية - حلب
٥٤.٦٤٢	٦٢.٢٧٦	١٤٣.٣٤٣	٥٥.٧٢٤	(٩.٦٤٢)	شركة حماة للزيوت
٦٤.٩٨٠	٦١.٤٣١	(١.٦٠٩)	(٢.٩٧٨)	(٤.٩٥٢)	شركة حمص للألبان
٥.٨٨٧	(١١.١٢١)	(١.٣٦٢)	٢٢.٨٣٨	٤٢.٢٨١	شركة الشرق للمنتجات الغذائية + معمل الألبان - حلب
١٧.٤٣٨	(٦.٨٤٨)	١٣.٧٦٩	٢٦.٧٢١	٢١.٧٧٩	شركة بيرة بردى
٧٣.٣٦٦	٣٤.٥٤٢	١١٨.١٨٣	٦٨.٢٤٧	٧٥.٩٥٥	الشركة السورية لتصنيع العنب بالسويداء
٤٤٩.٠٦٦	٧.١٠٨	٤.١٦٧	(١.٥٨٠)	-	معمل مياه الفيحة
	٢٥٤.٣٠٩	٢١٣.٠٦١	١٩٤.٣٢٦	١٦٤.٢٤٦	معمل مياه بقرين
	٣٦.٣٥٢	١٥.٦٥٥	١٣.١٥٢	(٢٢)	معمل مياه دريكيش
	٦.٠٨٦	(٢٢.١٨٧)	(٨.٩٠١)	-	معمل مياه السن
(٢٧.٧٠٦)	(٢٤.٧٠٧)	(٢٤.٣٨٢)	(٣١.٣٢٨)	(٣٠.٥٧٠)	الشركة الحديثة للكونسروة + معمل العلب - دمشق
(١٩.٨٨٠)	(٢٠.٩٦٥)	(٢٢.٣٤٨)	(٢٦.١٤٠)	(١٦.٦٠٠)	كونسروة الميادين
(١٧.٧٨٧)	(١٨.٦٠٧)	(٢٧.٠٦٩)	(٢٣.٥٦٣)	(١٩.٢٧٣)	كونسروة إدلب + معمل علب إدلب
(٢٣.٦٥٩)	(١٤.٧٤٤)	(٣٨.٦١٦)	(١٩.٩٢٠)	(٧.٤٦٥)	الشركة السورية للألبان ومشتقاتها بدمشق
(١٦.٨١٧)	(١٨.٥٧٦)	(١٦.٢٩٤)	(١٣.٥١١)	(١٤.٢١٣)	الشركة السورية لصنع البسكويت والشوكولاتة غراوي
(٢٩.٧٣٢)	٢٢.٧٤٥	١٠١.٥٧٢	٣٦.٣٦٧	٣٦.٨٩٩	شركة حمص لتصنيع العنب

(٦.٩٥١)	(٤.٥٥١)	٤٠٧	(٦.٥٦٦)	(٧.٦١٣)	شركة اليرموك لإنتاج المعكرونة
(٣٨.٦٠٣)	(٥٠.٥٩٣)	١.٢٦٠	٤٢.٢٦٥	(٨.٤٨٢)	شركة تجفيف البصل والخضار
-	(١٣.٧١١)	(١٢.٠٦٤)	(١٧.١٢٢)	(١٠.١٥٤)	الشركة العربية لصناعة الزيوت والصابون - دمشق
-	-	(١٥.٦٢٣)	(١٧.٣٠٢)	(٢١.٤٧٦)	كونسروة الحسكة
-	(٢٠.٣٠٤)	(٢٠.٥١٩)	(١٧.٠٣٥)	(١٧.٨٠٧)	شركة دمشق للمنتجات الغذائية - كاميليا
٧٤٠.١٩٩	٦٢١.٧٦٦	١.٢٤٥.٣٧٥	٨١١.٦٥٦	٣٣٠.٤٦٦	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

ووفقاً لبيانات عام ٢٠١٠، نجد أن عدد الشركات الربحية يصل إلى ١٠ شركات من أصل ٢١ شركة، وبمجموع ربح ٩٢١ مليون، وقد احتلت معامل المياه المعبأة المرتبة الأولى بقائمة الشركات الربحية وبربح ٤٥٠ مليون (نحو ٤٩٪ من مجمل الربح، ويفترض أن يكون الربح أضعاف ذلك)، تليها الشركة السورية للزيوت النباتية - حلب بربح ٢٥٦ مليون (٢٨٪ من مجمل الربح)، ثم شركة حماة للزيوت بربح ٥٤ مليون ل.س، ويعود السبب في هذا الربح للاحتكار في إنتاج هاتين السلعتين؛ المياه المعبأة احتكار للإنتاج مطلق، والزيوت احتكار المادة الأولية من بذور القطن.

وقد بلغ عدد الشركات الخاسرة ٨ شركات وبمجموع خسارة وصل إلى ١٨١ مليون ل.س، وقد احتلت شركات الكونسروة المرتبة الأولى في قائمة الشركات الخاسرة حيث تحملت الشركات الثلاث (دمشق، الميادين، إدلب) نحو ٣٦٪ من مجمل الخسارة وبمبلغ ٣٦ مليون ل.س، تليهم شركة الألبان دمشق بخسارة ٢٤ مليون ل.س، ثم شركة تصنيع البسكويت غراوي بـ ١٧ مليون ل.س؛ والغريب أن معظم الأنشطة الخاسرة في قطاع الصناعات العامة الغذائية هي أنشطة رابحة لدى القطاع الخاص، وقد أظهرت دراسة أجريت مؤخراً للفرص الاستثمارية في سورية حاجة الاقتصاد السوري لمثل هذه الصناعات الغذائية المعتمدة على الإنتاج الزراعي المحلي، في حين أثبتت دراسات قامت بها المؤسسة أن هذه الشركات المتعثرة غير مجدية اقتصادياً.

أما بالنسبة للشركات المتوقفة فهي ثلاث شركات في عام ٢٠١٠: زيوت دمشق، كونسروة الحسكة، كاميليا للمنتجات الغذائية.

وكشف توقيف عقود بيع المؤسسة العامة للصناعات الغذائية مع بعض جهات القطاع العام منذ عام ٢٠٠٨ (كشركة إدارة التعيينات ومؤسسات التوزيع العامة) ضعف السياسة التسويقية للمؤسسة في إيجاد منافذ جديدة لتصريف منتجاتها في الأسواق المحلية والخارجية؛ وهذا أدى إلى التوقف التام لبعض خطوط الإنتاج.

وراعت المؤسسة في خططها الاستثمارية التركيز على توسعة المشروعات الربحية، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لكل خط إنتاج أو مشروع جديد من قبل لجان داخلية للتحقق من العائدية الاقتصادية لهذه المشروعات، وإهمال المشروعات الواقفة والمتعثرة. ويؤخذ على هذه اللجان عدم تخصصها وقلة خبرتها وعدم التزامها بالمبادئ الأساسية للدراسات الاقتصادية

وتكمن نقاط قوة المؤسسة العامة للصناعات الغذائية بـ:

- حصر بعض الأنشطة الاقتصادية الربحية كالمياه بالمؤسسة العامة للصناعات الغذائية، وعدم منح تراخيص مشابهة للقطاع الخاص.
- امتلاك المؤسسة لماركات تجارية مشهورة وذات سمعة (بالرغم من تعثر شركاتها حالياً).



- تمتلك المؤسسة عقارات ذات مساحات كبيرة لإمكانية إقامة نشاطات اقتصادية جديدة، فضلاً عن الاعتماد على آلات ووسائل إنتاج متطورة جداً وبطاقات إنتاجية مرتفعة.

أما نقاط الضعف فهي:

- ارتفاع تكلفة المنتج النهائي، ويعود ذلك لأسباب عدة منها ارتفاع كتلة الرواتب والأجور، وارتفاع تكلفة المواد الأولية.
- عدم قدرة المؤسسة على تسويق منتجاتها، وعدم تخصيص المبالغ اللازمة لإعداد الدراسات التسويقية اللازمة لهذه الشركات، وعدم الالتزام بما تم من دراسات سابقة.
- سياسات الإغراق المعتمدة من بعض السلع المنافسة، وعدم قدرة المؤسسة العامة للصناعات الغذائية على منافستها.
- عدم استخدام الطاقات الإنتاجية القصوى لخطوط الشركات الرابحة لأسباب عديدة أهمها: عدم كفاية بذور القطن لمعامل الزيوت، عدم توافر اليد العاملة المدربة لمعامل المياه للعمل بوردية ثالثية، ضعف السيولة لدى بعض الشركات لدرجة عدم وجود رأس مال عامل لبعض الشركات؛ كشركة ألبان دمشق.
- مشكلة العمالة فلا بد من إعادة تأهيل وتدريب العمال ونقل العمالة الفائضة (العاجزة والمريضة) إلى جهات تتبع لوزارة العمل.
- سياسات المؤسسة الرامية إلى تصفية الشركات المتعثرة، والتنازل عن ملكية أصولها إلى وزارات ومؤسسات أخرى.

✓ المقترحات:

من الحلول المقترحة للنهوض بهذه المؤسسة، تحويل شركات الصناعات الغذائية، التابعة للمؤسسة إلى شركات مساهمة تتبع لشركة قابضة، وتقوم هذه الشركات بطرح نسبة من أسهمها على الاكتتاب العام^١، ولكن بعد تنفيذ الخطوات التالية:

- إعادة دراسة الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة والشركات التابعة لها، بما يكفل توزيع الصلاحيات وتحديد المسؤوليات على مستوى كل شركة، وإعادة توزيع العمالة بحسب الحاجة. وتحديد الفائض منها لإعادة توزيعه على الشركات الجديدة بعد تدريبها من خلال مؤسسة تدريب متخصصة تتبع للشركة القابضة.
- إعداد دراسات جدوى اقتصادية أو تقييم اقتصادي يبين وضع الشركات القائمة لدمج بعضها، وحل أو تصفية البعض الآخر، واقتراح صناعات جديدة لدعم هذه المؤسسة.
- دراسة وضع الشركات المتعثرة وتقييم وضعها، وإيجاد حلول لها قبل طرحها على الاستثمار أو تصفيتها.
- اختيار مجموعة من الصناعات الغذائية ذات الجدوى، وإنشاء شركات جديدة لهذا الغرض، وبذلك نتمكن من توظيف الأصول الثابتة غير المستخدمة بالشركة والعمالة الفائضة.
- تقييم الأصول المادية والمعنوية والأموال المستثمرة في الشركات المراد الإبقاء عليها والجديدة منها.
- وضع أسس جديدة لتعيين المدراء، وإحداث بنك للكفاءات لانتقاء مدراء متخصصين لهذه الشركات، ووضع أسس إدارية ومالية مستقلة لهذه الشركات التي سيحكمها قانون الشركات المساهمة، وإعطاء الفرصة لجميع المواطنين بالمساهمة في الاستثمار بدلاً من الاكتناز والادخار السلبي^٢.
- هذه الخطوات يمكن البدء بتطبيقها في الفترة الاسعافية وتكون خطوة رائدة في تحويل المؤسسات الأخرى.

٢- المؤسسة العامة للصناعات النسيجية :

وهي من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، تشرف على نحو ٢٧ شركة عامة تتبع لها، وتعمل في مجال إنتاج الغزول والأقمشة القطنية والألبسة الجاهزة والأصواف والسجاد، ويصل المجموع التراكمي لرأس المال المستثمر فيها حوالي ٤٢ مليار ل.س حتى نهاية عام ٢٠١٠، وعدد عمال يتجاوز ١٦٥, ٢٨ عاملاً.

حققت المؤسسة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) خسائر متتالية، وهذا يشير إلى أنها على حافة الانهيار خلال فترة قصيرة، حيث تزايدت الخسارة من ٦٠٩ مليون ل.س في عام ٢٠٠٦ إلى ما يقارب ٥ مليار في عام ٢٠٠٩، (تضاعفت ٨ مرات)، ثم عاودت الخسارة بالانخفاض في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٥ مليار ل.س.

٢ إن النمو الاقتصادي الكبير في سورية بعد الاستقلال يعود للاستثمار في الشركات المساهمة، كما أن نهضة ماليزيا الكبيرة كانت بسبب اعتماد ماهتير محمد على تجربة سورية في الخمسينات من خلال الاستثمار في الشركات المساهمة آنذاك، كما صرح بذلك نفسه عند زيارته لجامعة دمشق.

٣ تشير المصادر التاريخية أن الاستثمار بالأسهم والسندات في سورية لم يقتصر على رجال الأعمال فقط؛ بل ووصل إلى السيدات حتى أصبحت مهور بعضهن سندات وأسهم في الشركات، ونقود الموالييد أسهماً وسندات في المؤسسات الاقتصادية الوليدة أيضاً، إنها العقلية الاستثمارية التي نريدها أن تعود.



الجدول رقم (٨) نتيجة عمل المؤسسة العامة للصناعات النسيجية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ليرة سورية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	البيان
٢٣.١٣٦.٢٧٣	١٦.٤٩١.١٦٣	٢٠.٢٥١.٥٥٥	٢٠.٠٧٦.٥٠٣	٢١.٣٤٧.٩٣٢	الإيرادات
٢٥.٦٧٣.٢٢٨	٢١.٤٨٩.٤٠٠	٢٣.٠٠٩.٩٦٠	٢٠.٨٤٢.١٤٥	٢١.٩٥٧.٧٥٧	مجموع التكاليف
١٧.٥٩٠.٨٩٩	١٣.٥٥٦.٧٩٥	١٥.١١٥.٨٤٠	١٣.٦٦٤.٣٠٤	١٤.٦٩٩.٣٢٤	قيمة المستلزمات
٦.٤٧٥.٦٦٢	٦.٢٧٧.٠٠٣	٦.٠٤١.٩٦١	٥.٢٣٠.٠٢٨	٥.٣٣٠.٧٣٥	الرواتب والأجور
١.٥١٣.٢٨٣	١.٥٨٢.١٣٤	١.٧٨٩.٤٩٦	١.٨٨٢.٩٦٦	١.٨٦٣.٥٥٠	الاهتلاكات
٩٣.٢٨٤	٧٣.٤٦٨	٦٢.٦٦٣	٦٤.٨٤٧	٦٤.١٤٨	الضرائب غير المباشرة
-٢.٥٣٦.٩٥٥	-٤.٩٩٨.٢٣٧	-٢.٧٥٨.٤٠٥	-٧٦٥.٦٤٢	-٦٠٩.٨٢٥	الفائض أو العجز
-٠,١٠	-٠,٢٣	-٠,١٢	-٠,٠٤	-٠,٠٣	معدل الربحية
٤٢.٧٠٦.٠٠٠	٣٤.١٣٢.٠٠٠	٤٣.٨٨٤.٠٠٠	٣٩.٤٧٧.٠٠٠	٣٨.٧٨٢.٠٠٠	رأس المال

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

وتشير البيانات إلى ارتفاع كتلة الرواتب والأجور بالنسبة إلى تكلفة المنتج النهائي وتشكل ما نسبته ٢٥٪ منها، فضلاً عن ارتفاع قيمة المستلزمات الإنتاجية.

ويظهر الجدول التالي نتيجة عمل الشركات التابعة لهذه المؤسسة -منفردة- خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠):

جدول رقم (٩) نتيجة عمل الشركات التابعة للنسيجية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ل.س.

الفائض أو العجز					المؤسسة والمنشآت المرتبطة بها
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
(٢.٥٣٦.٩٥٥)	(٤.٩٩٨.٢٣٧)	(٢.٧٥٨.٤٠٥)	(٧٦٥.٦٤٢)	(٦٠٩.٨٢٥)	المؤسسة العامة للصناعات النسيجية
٤١٩.٤٤٣	(٢٤١.٠٨٩)	١٠٧.٩٨٠	٢٤٨.٣٢٢	٣٧٦.٩٥٥	الشركة العامة للخياط القطنية بإدلب
٢٣٦.٣٥٤	(١٤.٥٥٩)	١٣٥.١٧٦	٢٠٧.٥٣٨	١١٦.٢٣٤	شركة ادلب للغزل
١٠٤.٨٥٦	(٢٨٩.٢٣٤)	(١٦.٥٤٥)	٣٣.٧٩٥	٨٨.٥٤٧	شركة الوليد للغزل بحمص

٤٠.٨٥١	٨.٨٨٠	٣.٧٢٤	١١.٥٢٤	٣٤.٨٣٢	الشركة السورية للألبسة الجاهزة (وسيم)
٢٢.١٠٦	(٣١٩.٣٤١)	(٨٦.٣٧١)	(٣.٥٣٠)	٢٢.٦٠٠	شركة حماة للخياطة القطنية
١١.٥٩٣	(٩٨.٤٠١)	(١٠٦.٢٣٠)	(٧٤.٤٣٢)	(١٢٣.٤٣٥)	غزل الحسكة
٨.٤١٤	(٦١.٦٦٢)	(٥٦.٢١٧)	(١١.١٩٢)	(٣٥.٩٤٩)	شركة زنبوبيا لصناعة الألبسة الجاهزة الصناعية
٦.٤١٧	٥.٢٦١	٦.٦٢٢	(٣٢.٦٥٥)	(١٧.٨٧٩)	الشركة العامة للصناعات الحديثة
٤.٤٤٣	٤٧٧	(٤.٩٤٦)	٣٨.٢٧٩	٦٠.٠٦١	شركة الشهباء للمغازل والمناسج
٢.٣١٦	(٤٠.٨٤٦)	(٣.٣٣٦)	٩.٨١٠	١.٧٧٣	الشركة العربية للملابس الداخلية
(١.٠٦٩.٣٧٠)	(٨٩.٣١٠)	(٩٣.٠٦١)	(١٠١.٢٤٤)	٤٤.٥٩٨	التجارية الصناعية المتحدة - الخماسية
(٥٣٠.٣٢٣)	٣١.٤٥٥	١.٧١٦	(٣٧.٤٥٨)	(١٦.٩١١)	الشركة العامة للمغازل والمناسج
(٣٨٨.٨٩٢)	(١.٠٦٢.٤١٩)	(٧٥٢.٦٦٨)	(٢٩٦.٣١٧)	(٣٣٧.١٣٩)	الشركة العامة للخياطة القطنية باللاذقية
(٣٦٨.٠٤٥)	(٥١٦.٧٧٨)	(٥٤١.٥٩٠)	(١٧٨.٣٩٠)	(٣)	شركة جبلة للغزل
(٢٧٥.٧٦٤)	(٤٥٠.٦٠١)	(٢٤٤.٣٤٩)	(٢٣٥.٦٦٤)	(٢٣١.٠٤٩)	نسيج اللاذقية
(١٥٣.٨٣٩)	١٦.٥١٣	١٢.٠٩٨	(٨.٦٨٥)	(١٠.٦٢٦)	الشركة العامة لصنع السجاد
(٩٥.٥٥٤)	(١١٠.٥٠٥)	(١٣٧.٧٥٢)	(١٣٤.٠١٣)	(١٤٢.١٠٤)	شركة حمص للغزل والنسيج والصباغة
(٩٧.٤٧٧)	(١٤.٢٧٥)	(٤٧.٤٤٥)	(٦٨.٨٧١)	(٤٠.١٢٧)	الشركة السورية للغزل والنسيج
(٩٢.٣٩٥)	(٣٦.٩٠٨)	(٤٥.٤٢١)	(٦٢.١٩٤)	(٧٧.٢٤٧)	الشركة العامة لصناعة خيوط النايلون والجوارب
(٨٤.٣٥٦)	(٨١.٢٨٦)	(١٠٦.٢٣٠)	(٨٦.٣٥٧)	(٢٢٢.٢٦٢)	شركة الشرق للألبسة الداخلية
(٨٣.٣٩٩)	(٣٦٢.١٤١)	(٢٨٩.٨٠٢)	٣٨٨.٧٥٢	٣٧.٨٣٨	شركة الفرات للغزل
(٦٢.١١٩)	(٨٨.٠٥١)	(٧٥.٨٩٢)	(٦٠.٤٧٧)	(٥٠.١١٤)	الشركة العامة للغزل والنسيج - حلب الأهلية
(٥٦.٧٥٢)	(١.١٠٠.١٢٣)	(٣٥٣.٢٥٤)	(١٦١.٢١٨)	٢٠.٣٩٢	معمل غزول جبلة الجديد
(٣٥.٤٦٣)	(٣١.٨٦٦)	(١٩.٧٦٣)	(١٢٧.٠١٧)	(١٠٥.٤٩٦)	العربية المتحدة الصناعية. دبس
-	-	٧.٤١٠	١٠.٥١٩	١١.٤٣٠	الشركة العامة للأصواف
-	(٥١.٤٢٨)	(٤٦.٧٨٨)	(٢٨.٩٨٦)	(٩.٥٣١)	شركة حلب للأنسجة الحريرية - ساتكس
-	-	(٥.٤٧١)	(٥.٤٨١)	(٥.٢١٣)	حرير دريكيش
(٢.٥٣٦.٩٥٥)	(٤.٩٩٨.٢٣٧)	(٢.٧٥٨.٤٠٥)	(٧٦٥.٦٤٢)	(٦٠٩.٨٢٥)	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

ويظهر الجدول ترددي وضع العديد من شركات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، وتذبذب نتيجة نشاط كل شركة بين الربح والخسارة، ناهيك عن الفروق الكبيرة بين عام وآخر؛ فعلى سبيل المثال الشركة التجارية الصناعية المتحدة الخماسية قد حققت في عام ٢٠٠٩ خسارة تقدر بـ ٨٩ مليون ل.س، في حين قفز الرقم ٠,٦٩ مليار في عام ٢٠١٠، أما بالنسبة لمعمل غزول جبلة الجديد حقق خسارة في عام ٢٠٠٨ تقدر بـ ٢٥٢ مليون، وارتفع الرقم إلى ١,١٠٠ مليار في عام ٢٠٠٩، وانخفضت الخسارة مجدداً في العام الذي يليه إلى ٥٦ مليون.

وبحسب بيانات عام ٢٠١٠ يوجد حوالي ١٤ شركة خاسرة من أصل ٢٧ شركة تابعة للصناعات النسيجية، وبمجموع خسارة يصل إلى ٣,٣٩٣ مليار ل.س، وجاءت الخماسية بالمرتبة الأولى لقائمة الشركات الخاسرة تليها الشركة العامة للمغازل والمناسج، ثم الشركة العامة للخياط القطنية، في حين بلغ عدد الشركات الرابحة ١٠ شركات وبمجموع ربح يقدر بـ ٨٥٧ مليون فقط، واحتلت الشركة العامة للخياط القطنية أول القائمة في الأرباح، تليها غزل إدلب، ثم الغزل في حمص.

أما بالنسبة للشركات المتوقفة عن العمل فهي: شركة حرير دريكيش، شركة حلب للأنسجة الحريرية، الشركة العامة للأصواف، ويبلغ مجموع عدد عمالها ٥١٢ عاملاً وبمجموع رواتب يصل إلى ١٤٧ مليون ليرة سورية سنوياً.

تتمثل المشكلات الرئيسية للصناعات العامة النسيجية في النقاط التالية:

١. التشابكات المالية والإدارية بين الشركات وانعدام المساءلة والشفافية، فعلى سبيل المثال تستجر شركة السجاد مادتها الأولية من الشركة العامة للأصواف ولا تدفع لها ثمن ما تستجر، وهذا أدى إلى زيادة أرباح شركة السجاد وإفلاس شركة الأصواف. (ملاحظة: تساهم الصناعات النسيجية في نسبة من خسارة بعض الشركات الأخرى مثل المطاحن، والسكر، والحبوب، وذلك بسبب إجبار هذه المؤسسات على شراء منتجات النسيجية من أكياس التغليف رديئة الجودة وغالية الثمن، وتصل هذه المساهمة إلى مئات الملايين).
٢. انخفاض جودة الإنتاج المصنع في مختلف المعامل النسيجية سواءً بأقسام الغزل وتحضيراته، أو بالنسيج وتحضيراته، أو بالصباغة وأقسام التجهيز النهائي، وارتفاع نسب الهدر والإتلاف لمواد قابلة للتصنيع.
٣. الوضع التشغيلي للآلات العاملة وما ينجم عنها في تخفيض الجودة، وزيادة العوادم، وتأثيرها على الخواص الفيزيائية والميكانيكية للمنتج النسيجي.
٤. عدم وجود الخطط والاستراتيجيات البناءة للنمو بالصناعات النسيجية، مع العلم أن المادة الأولية متوافرة وبكثرة بمواصفات جيدة.
٥. طريقة تعيين المدراء العاميين التي تعتمد على الولاء وترشيحات الفروع الأمنية والحزبية؛ مما يؤدي إلى المحسوبية وتوظيف الأقارب والفساد.

✓ المقترحات:

لم تعط الحكومات السورية المتعاقبة الأهمية اللازمة لمعالجة مشكلات الصناعات النسيجية، ما أدى إلى تفاقم هذه المشكلات وتآزمها وارتفاع تكلفة إصلاحها على كافة المستويات، وخضعت المؤسسة للعديد من الدراسات التي تهدف إلى إصلاحها، ولكن لم تلق آذاناً صاغية.

ومن الحلول المقترحة لإنقاذ هذه المؤسسة من الانهيار، تحويل المؤسسة العامة للصناعات النسيجية إلى شركة قابضة وتحويل الشركات التابعة لها إلى شركات مساهمة تطرح أسهمها على الاكتتاب العام، وبهذا تعاد إلى سيرتها الأولى التي أسست بها (كون معظمها شركات مساهمة مؤمنة)، كما يمكن أن يخصص قسم من أسهم هذه الشركات إلى أصحابها الأصليين الذين أمتت أسهمهم لإعادة الثقة بهذا النوع من الشركات، ويبقى للدولة حصة من الأسهم، وكذلك يعطى للموظفين بها بعض الأسهم لتشجيعهم، ولتستفيد من مزايا الشركات المساهمة، والأهم جمع الأموال

٤ تقوم الكثير من الشركات بإعطاء العاملين فيها أسهماً في الشركة كحافز، بل وبعض تعود ملكية بعض الشركات بالكامل للموظفين فيها؛ كشركة هواوي الصينية لتكنولوجيا المعلومات البالغ عدد العاملين فيها ١٤٠,٠٠٠ موظف وأسست في عام ١٩٨٧. وبلغت عائداتها ٤,٢٢ مليار دولار في عام ٢٠١١.

اللازمة لإعادة تأهيل هذه الشركات، وقبل القيام بهذه الخطوة يجب تنفيذ ما يلي:

- إعداد دراسة جدوى اقتصادية تبين وضع الشركات القائمة لدمج بعضها، وحل أو تصفية البعض الآخر، واقتراح صناعات جديدة لدعم هذه المؤسسة.
- إعادة دراسة الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة والشركات التابعة لها، بما يكفل توزيع الصلاحيات وتحديد المسؤوليات على مستوى كل شركة، وإعادة توزيع العمالة بحسب الحاجة، ووضع نظام أساسي جديد للعاملين يتناسب مع الوضع الجديد.
- وضع القوانين والتشريعات اللازمة لفك التشابكات الإدارية والمالية بين شركات الصناعات النسيجية، والشركات الأخرى العاملة في القطاع العام، وبما يضمن الاستقلالية الكاملة إدارياً ومالياً لكل شركة.
- إعادة تقييم الأصول المادية والمعنوية ومراجعة رأس مال كل من الشركات القائمة.
- اعتماد الأسس العلمية والأساليب المناسبة بالاستثمار لهذه الشركات لزيادة القيمة المضافة فيها، فشرركات الغزول يناسبها كثافة رأس المال لإنتاج خيوط ذات جودة عالية ومنافسة، بينما الألبسة يناسبها كثافة العمالة والإبداع والابتكار بالموديلات...

٣- المؤسسة العامة للصناعات الكيمائية :

أحدثت المؤسسة في عام ١٩٧٥، وهي تشرف على ١٥ شركة تابعة لها، وتعمل في مجال الصناعات الكيمائية، يقدر عدد عمالها بـ ١١,٠٠٠ عاملاً. وقد حققت المؤسسة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) أرباحاً منخفضة جداً مقارنة بحجم العمل، فلم يتجاوز معدل الربحية فيها ٨ ٪، وانخفض كثيراً في السنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ حيث وصل إلى ١ ٪ في عام ٢٠١٠. أما بالنسبة لمعدل العائد على رأس المال فهو منخفض جداً ويبدل على سوء استخدام الأموال العامة، حيث بلغ هذا المعدل ١,٠ ٪ (واحد بالألف) في عام ٢٠٠٦، وارتفع إلى ٨,١ ٪ في عام ٢٠٠٩، وعاود الانخفاض إلى ٤,٤ ٪ في عام ٢٠١٠، ويظهر الجدول التالي تطور نشاط المؤسسة العامة للصناعات الكيمائية خلال الفترة المدروسة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠):

الجدول رقم (١١) نتيجة عمل المؤسسة العامة للصناعات الكيمائية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)

الوحدة: ألف ليرة سورية

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإيرادات	٩.٧٤٧.٧٠١	٩.٧٠٤.٥٨٢	٩.٦٠٢.٢٠٥	١٢.٥٨٢.٨٠٦	١٣.٣٧١.٢٥٥
مجموع التكاليف	٩.١٥٧.٧٣٦	٩.٠١٩.٥٧٩	٩.٣٥٢.٦٩٤	١١.٩٩٦.٧٢٣	١٣.٢٤٨.٠٤٠
قيمة المستلزمات	٥.٧١٩.٢٧٩	٥.٧٤٩.٠٤٥	٦.٠٤٦.٦٨٤	٨.٤٢٩.٨٩٠	٩.٦٤٦.٤٥٩
الرواتب والأجور	٢.٦٦٢.٧٨٤	٢.٥٢٧.١١٠	٢.٧٩٤.٥٠٢	٣.٠٦٠.٧٦٣	٣.٠٤٦.٤٩١
الاهتلاكات	٧٦٣.٠٨٢	٧٢٩.٤١٦	٤٧١.٨٠٧	٤٣٣.٧٦٩	٥١٧.٤٤٩
الضرائب غير المباشرة	١٢.٥٩١	١٤.٠٠٨	٤٠.٧٠١	٧٢.٣٠١	٣٧.٦٤١
الفائض أو العجز	٥٨٩.٩٦٥	٦٨٥.٠٠٣	٢٤٨.٥١١	٥٨٦.٠٨٣	١٢٢.٢١٥
رأس المال	٤١.٤٣٦.٠٠٠	٢٧.٦٠٩.٠٠٠	٣١.٨٦٦.٠٠٠	٣١.٧٣٥.٠٠٠	٢٩.٩٠٣.٠٠٠
معدل الربحية	٠,٠٦	٠,٠٨	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠١
معدل العائد على رأس المال	٠,٠٠١	٠,٠٢٥	٠,٠٠٨	٠,٠١٨	٠,٠٠٤

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

وتظهر البيانات أن المؤسسة قد حققت زيادة بقيمة الإنتاج المسوق تصل إلى ٣,٥ مليار ل.س منذ نهاية عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠، إلا أنه وبالرغم من هذا النمو فإن الأرباح غير مقنعة ولا تتناسب مع رأس مال المؤسسة.

ويعود السبب الرئيسي إلى ارتفاع تكلفة المنتج النهائي إلى كتلة الرواتب والأجور، فهي تتحمل الجزء الأكبر من هذه التكلفة حيث تصل نسبتها ما بين ٢٨ - ٤٢٪ من أصل تكلفة الإنتاج في معظم شركات المؤسسة، وارتفاع نسب الهدر في المواد الأولية بسبب الوضع الفني للآلات. كما وتعاني المؤسسة أيضاً من خلل وفساد على المستوى الإداري الذي يعمل بمبدأ المحسوبيات والإملاءات، وهذا ما يتطلب إعادة النظر في الهيكلية الإدارية لهذه المؤسسة.

ويوضح الجدول التالي تطور نشاط الشركات التابعة للصناعات الكيماوية العامة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)

الجدول رقم (١٢) نتيجة عمل الشركات التابعة للكيماوية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة ألف ليرة سورية

الفائض أو العجز					المؤسسة والمنشآت المرتبطة بها
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
<u>المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية</u>					
٤٩٩.٨٧٠	٥٧٩.٣٥٥	٤٦٩.٥٤١	٥٠٤.٥٢٢	٤٤٠.٤٠٠	الشركة العربية الطبية تاميكو
١١٦.٣٣٨	٣٨.٩٤٢	(٨٢.١١٤)	(٩١.٨٤٩)	(١٠٧.٢٢٨)	الشركة العامة لصناعة الأحذية
٤١.٠٥٦	٤٠.٩٧٨	٥٢.٣٣٥	٩٢.٩٤٧	٣٨.٢٨٧	الشركة العامة للدهانات
٢٦.٦٤٥	١١٤.٥٩٨	٩٢.٥٨٢	٣٤٨.٠٣٥	٤٥٥.٣٨٧	الشركة العامة للأسمدة (الكالنترو)
					معمل تريبيل سوبر فوسفات
					معمل سماد الامونيا - يوريا
٢١.٦٦٩	٤.٨٧٥	(١٧.٣٥٨)	٨.٥٦٢	١.٧٩٢	الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية - دمشق
٩.٢٢٦	(١٢.٧٢٢)	٢.٩٩٧	(٥.٩٦٥)	(٢١.٧٣٥)	الشركة العامة للدباغة - دمشق
٥.٤١٢	٤٥.٧١٠	٧.١٠١	(٩.٤٦١)	(٣٤.٥٦٨)	الشركة العربية للمنتجات المطاطية والبلاستيكية ومدبغة البقر - حلب
٤.٩٨٥	٢٢.٣٧٦	١٧.٧٩١	٣٠.٦٢٤	٢٨.٣٩١	معمل الورق - دير الزور
٧٠١	٩.١٧٤	(١٠.٤٢٦)	٢.٧٤٥	(٨٦٧)	الشركة العامة للمنتجات البلاستيكية - حلب
(٢٩٤.٢٦٤)	(٢٧٢.٧٧١)	(١٦.٣٤١)	١٨.١١٩	٧٢.٣١٤	الشركة العامة لصناعة الزجاج والخزف - دمشق
(٢١٨.٢١٧)	(١٣٣.٦٦٢)	(٢٦١.٨٨٩)	(٢٣١.٣٣٥)	(٢٣٨.٤٩٢)	معمل الإطارات - حماة
(٤٧.٢٧٥)	١٢١.٩٣٦	١٩.١١٩	٣٧.٩٨٧	(٤٨.٥٧٧)	الشركة العامة لصناعة الزجاج - حلب
(٤٢.٩٣١)	٢٧.٢٩٤	(٢٤.٨٢٧)	(١٩.٩٢٨)	٤.٩٦١	الشركة العامة لصناعة المنظفات الكيماوية
١٢٣.٢١٥	٥٨٦.٠٨٣	٢٤٨.٥١١	٦٨٥.٠٠٣	٥٨٩.٩٦٥	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

تظهر بيانات عام ٢٠١٠ أن عدد الشركات الرابحة في المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية يصل إلى ١١ شركة من أصل ١٥ شركة، وبمجموع ربح يقدر بـ ٧٢٦ مليون ليرة، وقد احتلت الشركة العربية الطبية تاميكو صدارة الشركات الرابحة بربح وصل على ٥٠٠ مليون (٦٩٪ من مجمل الربح)، يليها الشركة العامة لصناعة الأحذية بربح ١١٦ مليون، ثم الشركات العامة للدهانات بربح ٤١ مليون.

أما بالنسبة للشركات الخاسرة فيصل عددها إلى ٤ شركات، وبمجموع خسارة يصل إلى ٦٠٣ مليون (وهو يضاهاً تقريباً أرباح الشركات الإحدى عشر)، وقد احتلت الشركة العامة لصناعة الزجاج والخزف المرتبة الأولى بقائمة الشركات

الخاسرة، وبمجموع خسارة يصل إلى ٢٩٤ مليون، يليه معمل إطارات حماه بخسارة ٢١٨ مليون، ثم الشركة العامة لصناعة الزجاج - حلب بخسارة ٤٧ مليون.

ومن أهم نقاط قوة المؤسسة العامة للصناعات الكيمائية:

١. تعتمد شركات المؤسسة على مواد أولية متوافرة محلياً كالأسمدة، والرخام...
٢. امتلاك الخبرة الفنية والسمعة الطيبة في إنتاج المستحضرات الطبية وغيرها.
٣. امتلاك البنى التحتية اللازمة لأعمال التوسع، فضلاً عن عقارات وأراضٍ يمكن استخدامها بمشروعات جديدة. أما بالنسبة لنقاط الضعف فهي:
١. عدم القدرة على مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في كل نوع من أنواع الصناعات الكيمائية.
٢. ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب قدم التكنولوجيا التي تؤثر سلباً في زيادة معدلات استهلاك الطاقة، ونسب الهدر، وتحميل الشركات الأعباء الاجتماعية من فائض عمالة كبير.
٣. افتقاد الشركات للحماية والدعم ما فسح المجال لدخول سلع مثيلة منافسة مدعومة من الدول المصدرة إلى الأسواق السورية.
٤. ضعف الرواتب والأجور للاختصاصات النوعية كالصيادلة والمهندسين ذوي الخبرة والكفاءة.
٥. عدم قدرة الشركات العامة على مجاراة القطاع الخاص في تسهيلات الدفع عند تسويق المنتجات.
٦. عدم وجود إدارة كفؤة في الصف الثاني في الشركات.

✓ المقترحات:

من الحلول المقترحة للنهوض بهذه المؤسسة، تحويل شركات الصناعات الكيمائية إلى شركات مساهمة تتبع لشركة قابضة، وتقوم هذه الشركات بطرح نسبة من أسهمها على الاكتتاب العام، بعد تنفيذ الخطوات التالية:

- إعادة دراسة الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة والشركات التابعة لها، بما يكفل توزيع الصلاحيات وتحديد المسؤوليات على مستوى كل شركة، وإعادة توزيع العمالة بحسب الحاجة. وتحديد الفائض منها لإعادة توزيعه على الشركات الجديدة بعد التدريب.
- اختيار مجموعة من الصناعات الكيمائية ذات الجدوى (يمكن الاعتماد على دليل الفرص الاستثمارية السورية لعام ٢٠١١ - ٢٠١٢)، وإنشاء شركات جديدة لهذا الغرض، وبذلك تتمكن من توظيف الأصول الثابتة غير المستخدمة بالشركة والعمالة الفائضة.
- دراسة وضع الشركات المتعثرة وإيجاد حلول لها عن طريق التعاون مع شركات عالمية (معمل إطارات حماة)، قبل طرحها على الاستثمار، أو تأجيرها.
- تقييم الأصول المادية والمعنوية والأموال المستثمرة في الشركات المراد الإبقاء عليها والجديدة منها.

٤- المؤسسة العامة للصناعات الهندسية :

أحدثت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية في عام ١٩٧٥، وتشرف المؤسسة على ١٣ شركة تابعة لها، وهي تختص في إنشاء وتطوير الصناعات الهندسية، ويقدر عدد عمالها بـ ٤٧٠٠ عاملاً.

حققت المؤسسة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) أرباح متتالية، إلا أن أداء الشركة يوصف بالمتذبذب بسبب التباين في النتائج، فتناقصت الأرباح من ١,٧٩٠ مليار ل.س في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٧١ مليون ل.س في عام ٢٠٠٨، وإلى ١٩٧ مليون ل.س في عام ٢٠٠٩، وعاودت الارتفاع إلى ١,٣١٠ مليار ل.س في عام ٢٠١٠، وكانت معدلات الربحية خلال هذه الفترة على التوالي: ١٩٪ لعام ٢٠٠٦، ١٧٪ لعام ٢٠٠٧، ٨٪ لعام ٢٠٠٨، ٢٪ لعام ٢٠٠٩، و١٣٪ لعام ٢٠١٠. ويلاحظ اعتماد المؤسسة استراتيجية لتحسين الأعمال خلال عام ٢٠١٠، وهذا ما يظهر الجدول التالي:

الجدول رقم (١٥) نتيجة عمل المؤسسة العامة للصناعات الهندسية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ليرة سورية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	البيان
١١,٢٦٢,٧٢٩	٩,٠٥٨,٩١٤	١٠,٧٦٨,٩٥٧	١٠,٧٢٨,٥٩٢	١١,٠٨٧,٧١٠	الإيرادات
٩,٩٤٣,١٠٨	٨,٨٦١,٥٤٤	٩,٩٩٧,٢٢٣	٩,١٧١,٣٥٠	٩,٢٩٧,٦٠١	مجموع التكاليف
٨١٩١٥٢٢	٧١٢٥٠٢٥	٨٢٠٣٩٢٩	٧٥٦٦٥٨٦	٧,٦٥٥,٦٨٢	قيمة المستلزمات
١٤٤٢٦٤٩	١٤٥٣٠٠٠	١٤٨٢٢٧٧	١٢٩٧٥٧٠	١,٣٦٧,٦٨٨	الرواتب والأجور
٢٦٠٦٩٠	٢٤٩٨٨٣	٢٧٤٦٦٧	٢٦٨٦٦٧	٢٥١,٩٧٤	الاهتلاكات
٤٨٢٤٧	٣٣٦٣٦	٣٥٣٥٠	٣٨٥٢٧	٢٢,٢٥٧	الضرائب غير المباشرة
١,٣١٩,٦٢١	١٩٧,٣٧٠	٧٧١,٧٣٤	١,٥٥٧,٢٤٢	١,٧٩٠,١٠٩	الفائض أو العجز
١٢,٨٤٠,٠٠٠	١٢,٣٣٠,٠٠٠	٨,٤٣٣,٠٠٠	٨,٦١٩,٠٠٠	٨,٦١٩,٠٠٠	رأس المال
٠,١٣	٠,٠٢	٠,٠٨	٠,١٧	٠,١٩	معدل الربحية
٠,١٠	٠,٠٢	٠,٠٩	٠,١٨	٠,٢١	معدل العائد على رأس المال

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

وتظهر البيانات أن المؤسسة لم تحقق أي نمو يذكر في الإنتاج والمبيعات خلال الفترة المدروسة، وأن معدل العائد على رأس المال في السنوات الأخيرة منخفض جداً، فهو لم يتجاوز الـ ١٠٪، مع ملاحظة ارتفاع رأس المال بما يقارب ٥,٤ مليار ل.س خلال العامين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠.

وكحال المؤسسات العامة الأخرى، تعاني المؤسسة العامة للصناعات الهندسية من مشكلات عدة أهمها: عدم مرونة الأنظمة والقوانين التي تعمل في إطارها، وعدم القدرة على الاستجابة السريعة لمتغيرات أسعار المواد الأولية المحكومة بتقلبات الأسعار العالمية، إضافة إلى النقص بالكوادر الإدارية والمهنية المؤهلة والكفؤة، وتردي الوضع الفني للآلات، والمخزون الكبير من المنتجات النهائية للشركات الخاسرة.

ويوضح الجدول التالي نشاط الشركات التابعة للشركة الهندسية خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠:

الجدول رقم (١٦) نتيجة عمل المؤسسات التابعة للهندسية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ليرة سورية

الفائض أو العجز					المؤسسة والمنشآت المرتبطة بها
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
<u>المؤسسة العامة للصناعات الهندسية</u>					
١.٠٨٥.١٤٤	٦٢٧.٩٤٣	٦٦٢.٩٥٣	٨٨٩.٠٤١	١.١٤٢.٩٥٧	الشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق
٨٨٨.٥٧٠	٥٣٢.٩٧٥	٤٧٧.٢١٩	٧٤٨.٠٣٢	٧٣٤.٣٨٣	شركة حلب لصناعة الكابلات
٢٤.٥٠٠	٣٦.٣٦٧	٦٦.٣٠٧	١٩.٠٧٩	(٢٥.٣٥٨)	السورية للبطاريات والغازات السائلة
٢١.٠٠٩	(١٦٠.٨٣٨)	(٨٩.٠٧٦)	٢٣.٢٨٩	١٢٨.٧٤٧	العربية للصناعات الالكترونية
(٢٩٦.٢٦٥)	(٣٦٩.٥٢٧)	١٩٢.٩٨٩	٣٣٣.٠٣٨	١٣٢.٣١٩	الشركة العامة للمنتجات الحديدية
(١٤٧.٠٨٩)	(١٦٩.٣٩٠)	(١٨٠.٤١٨)	(١٤٦.٨٠٣)	(١٧٢.٨٩٢)	الشركة العامة للصناعات المعدنية - بردى
(٦٦.٥٣٢)	(٧١.٢٢٢)	(٧٠.٤٩٢)	(٥٧.٦٥١)	(٥٩.٦٦٥)	الشركة العامة لصناعة المحركات الكهربائية
(٦٠.٧٦١)	(٦٢.٢٦٥)	(٥٨.٦٩٤)	(٥٠.٨٥٦)	١٢٢.٥٥٢	الشركة العامة لصناعة الألمنيوم
(٣٤.٨٦٤)	(٣٥.٤٨٨)	(٣٨.٢٧٣)	(٣٥.٢٧٦)	(٤٠.٤٣٢)	العربية لصناعة الأخشاب
(٤٣.٧٨٠)	(٥١.٢٣٥)	(٥١.٠٦٦)	(٤٢.٥٤٠)	(٤٢.٣٣٤)	الشركة العامة للكبريت والخشب المضغوط
(٣٤.٤١٧)	(٦١.٩٤١)	(٩٣.٩٤٦)	(٨٩.٢٦٥)	(٨٥.٨٤٩)	شركة الإنشاءات المعدنية
(١٥.٨٩٤)	(١٩.٠٠٩)	١.٢٤١	١.٣٧٤	١.٩٧٧	الشركة العامة للصناعات التحويلية
-	-	(٤٧.٠١٠)	(٣٤.٢٢٠)	(٤٦.٢٩٧)	معمل البطاريات بالتقدم
١.٣١٩.٦٢١	١٩٧.٣٧٠	٧٧١.٧٣٤	١.٥٥٧.٢٤٢	١.٧٩٠.١٠٩	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

وتبين بيانات عام ٢٠١٠ أن معظم الشركات التابعة للمؤسسة الهندسية خاسرة، حيث يبلغ عددها ٩ شركات خاسرة من أصل ١٣ شركة وبمجموع خسارة يصل إلى ٦٩٩ مليون ل.س، وقد احتلت الشركة العامة للمنتجات الحديدية بالمرتبة الأولى وبخسارة ٢٩٦ مليون ل.س، تليها الشركة العامة للصناعات المعدنية - بردى بخسارة ١٤٧ مليون ل.س، ثم الشركة العامة لصناعة المحركات الكهربائية بخسارة ٦٧ مليون ل.س.

والجدير ذكره أنه تم في عام ٢٠١١ إغلاق ٤ شركات، بالإضافة إلى معمل البطاريات بالتقدم المتوقف أصلاً، وهي الشركة العامة للكبريت والخشب المضغوط، الشركة العامة لصناعة المحركات الكهربائية باللاذقية، الشركة العامة لصناعة الألمنيوم باللاذقية، والشركة العربية لصناعة الأخشاب باللاذقية، ويصل عدد العمال إلى ٧٠٠ عاملاً، وكتلة رواتبهم وأجورهم تصل إلى ٣٠ مليون ل.س.

أما الشركات الاربعة فكان عددها ٤ شركات وبمجموع ربح يصل إلى ٢,٠١٩ مليار ل.س، وقد احتلت الشركة العامة لصناعة الكابلات المرتبة الأولى بفرعيها دمشق وحلب بربح ١,٩٧٠ مليار ل.س (أي ٩٨٪ من مجمل الربح)، تليها السورية للبطاريات والغازات السائلة بربح ٥, ٢٤ مليون ل.س، ثم العربية للصناعات الالكترونية بربح ٢١ مليون ل.س. وهذا يشير إلى أن المؤسسة ككل قائمة فقط على نشاط الكابلات والذي يحمل أيضاً النشاطات الأخرى.

ويمكن تلخيص نقاط القوة في المؤسسة العامة للصناعات الهندسية:

- توافر البنية التحتية الفائضة عن الاستخدام من أراضي ومباني ومستودعات والتي يمكن الاستفادة منها لإقامة شركات هندسية جديدة ذات جدوى اقتصادية، والاستفادة من بعض العمالة الموجودة بالشركات التي تلبى احتياجات المشروع؛ وبالتالي نقل الخبرة الفنية للعمالة.
- توافر مراكز الصيانة وصلات العرض وخدمات ما بعد البيع في مختلف المحافظات.
- تمتع منتجات الشركات بجودة عالية ونوعية جيدة منافسة.

ويمكن تلخيص نقاط الضعف:

- انتشار عمليات السمسرة والوساطة في المؤسسة العامة للصناعات الهندسية.
- نقاط الضعف بالشركات والتي تتمثل بعدم وجود مرونة في الأنظمة والقوانين تتيح للشركة التحرك مع المتغيرات، وخاصة بالنسبة للشركات التي تخضع موادها الأولية إلى تقلبات أسعار البورصة العالمية، وبالتالي صعوبة تأمينها بالأسعار المناسبة وفي الوقت المناسب كما يفعل المنافسين من شركات القطاع الخاص.
- صعوبة المنافسة بالأسواق مع توافر منتجات جديدة ومتنوعة دخلت الأسواق من باب واسع في ظل تحرير التجارة.
- معاناة معظم الشركات من النقص بالكوادر الإدارية المؤهلة والكفؤة على كافة المستويات وتردي الوضع الفني للآلات في بعض الشركات بسبب قدمها واحتياجها إلى الصيانة والإصلاح باستمرار؛ مما يساهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها.

المقترحات: ✓

من الحلول المقترحة للنهوض بهذه المؤسسة، تحويل شركات الصناعات الهندسية إلى شركات مساهمة تتبع لشركة قابضة، وتقوم هذه الشركات بطرح نسبة من أسهمها على الاكتتاب العام، بعد تنفيذ الخطوات التالية:

- دراسة وضع الشركات المتعثرة وإيجاد حلول لها، وإن كانت غير مجدية يتم تصفيتها.
- اختيار مجموعة من الصناعات الهندسية ذات الجدوى، وإنشاء شركات جديدة لهذا الغرض، وبذلك تتمكن من توظيف الأصول الثابتة غير المستخدمة بالشركة والعمالة الفائضة.
- إلزام القطاع الصناعي الهندسي ككل بالالتزام بالمواصفات والمقاييس السورية.
- إعادة دراسة الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة والشركات التابعة لها، بما يكفل توزيع الصلاحيات وتحديد المسؤوليات على مستوى كل شركة، وإعادة توزيع العمالة بحسب الحاجة. وتحديد الفائض منها لإعادة توزيعه على الشركات الجديدة بعد تدريبها.
- تقييم الأصول المادية والمعنوية والأموال المستثمرة في الشركات المراد الإبقاء عليها والجديدة منها، ويمكن الاعتماد على الشركات المالية المحلية أو العالمية المتخصصة بتقويم الأصول؛ الثابتة والمتداولة والمادية والمعنوية.

٥- المؤسسة العامة للمطاحن:

وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي، تقوم بإنتاج مادتي الدقيق والنخالة، ويصل المجموع التراكمي لرأس المال المستثمر فيها إلى ما يقارب ١٥ مليار ل.س. وتعتبر من أكثر المؤسسات العامة خسارة على صعيد الصناعات الغذائية، فقد حققت نمواً في الخسارة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) تصل إلى ٨٨٪، حيث ارتفع مقدار الخسارة من ٢٤,٧٥٠ مليار ل.س في عام ٢٠٠٥ إلى ما يقارب ٤٤,٢١١ مليار ل.س في عام ٢٠١٠، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (٥) نتيجة عمل المؤسسة العامة للمطاحن خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ل.س

المؤسسة العامة للمطاحن	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإيرادات	١٦,٢١٨,٧٧١	١٦,٧٦٥,١٧٧	١٨,٢٤٧,١٤٢	١٨,٠٥٨,٩١١	١٨,٣٠٥,١٩١
مجموع التكاليف	٤٠,٩٧٣,٧٥٧	٤٠,٣٢١,٣٩٦	٤٣,٩٨٣,٣٣٩	٥٠,٧٧٨,٣٠٥	٦٢,٥١٦,٤٣٣
قيمة المستلزمات	٣٩,٦٥١,٧٣٤	٣٨,٩١٧,٠٢١	٤٢,٤١٨,٠٨٣	٤٩,٢٦٠,٢٤٤	٦١,٠٤٢,٦٤٨
الرواتب والأجور	٨٨٥,٣٧٧	٨٨٦,٩٨٣	١,٠٤٧,٨٩٦	١,١١٤,٩٨٩	١,١٦٥,٧٠٧
الاهتلاكات	٤٢٠,٠٠٠	٥٠٢,٨٠١	٥٠٣,٠٠٠	٣٨٧,٨١٣	٢٩٣,٢٤٠
الضرائب غير المباشرة	١٦,٦٤٦	١٤,٥٩١	١٤,٣٦٠	١٥,٢٥٩	١٤,٨٣٨
الفائض أو العجز	(٢٤,٧٥٤,٩٨٦)	(٢٣,٥٥٦,٢١٩)	(٢٥,٧٣٦,١٩٧)	(٣٢,٧١٩,٣٩٤)	(٤٤,٢١١,٢٤٢)
رأس المال المستثمر	١٣,٥١٢,٠٠٠	١٤,٠٨٢,٠٠٠	١٤,٤٢٩,٠٠٠	١٤,٦٣٨,٠٠٠	١٥,٠٤٠,٠٠٠

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

ويعود سبب خسارة المطاحن العامة لتضحية دعم الخبز من قبل الحكومة، وإلزامها على بيع الدقيق التمويني للمخابز بسعر أقل من التكلفة، ففي عام ٢٠١٠ استلمت المطاحن القمح من المؤسسة العامة لتجارة الحبوب وفق السعر المحدد والبالغ ٢٦ ل.س للكلف، وقامت بطحنه (الطحين، والنخالة) وتغليفه، وباعته للمخابز بسعر ٨ ل.س للكلف، أي بخسارة تقدر بـ ٧٠٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج (نحو ٤٢ مليار لعام ٢٠١٠)، فضلاً عن التكاليف الأخرى من رواتب واهتلاكات وضرائب (نحو ٢ مليار)، والجدير بالذكر أن وزارة المالية توقفت عن تسديد العجز لمادة الطحين التمويني منذ العام ٢٠٠٥، وهذا ما تسبب بتوقف المطاحن بدورها عن تسديد قيمة الحبوب المستلمة من المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، وأدى ذلك إلى ارتفاع خسائر شركة الحبوب أيضاً وبمبالغ مرتفعة تصل إلى عشرات المليارات.

ومن الأسباب المباشرة للخسارة وذات الارتباط الوثيق بالمطاحن ارتفاع نسبة الهدر، وانخفاض نسبة الاستخراج للمطاحن العامة مقارنة بالمطاحن الخاصة ويقدر الفرق بنحو ٧٪ (أي ٢ مليار ل.س لعام ٢٠١٠)، إضافة إلى الخسارة الناجمة عن رفع سعر أكياس التغليف من قبل المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، وتقدر بنحو مليار ليرة سورية (وتحمل هذه الخسائر على تكلفة مستلزمات الإنتاج).

✓ المقترحات:

لا بد من حل مشكلة الدعم الحكومي وتعقيدها لرغيف الخبز، من خلال حصر كامل مبلغ الدعم لدى مؤسسة واحدة (ويقترح الشركة العامة للمطاحن)، وفك التشابكات المالية بين المؤسسات الحكومية، وتسديد العجز بشكل سنوي دون أي تأخير، لما لذلك من فائدة في تخفيضه، وعدم تحميله بمبالغ إضافية دون أي مبرر، كما لا بد من البحث عن الآلية المناسبة لرفع الدعم عن مادة الدقيق من قبل الدولة كما جرى بالنسبة للمحروقات وذلك لمنع الهدر في الاستخدام ومنع التهريب إلى الدول المجاورة.

٦- لجنة المخابز الاحتياطية والشركة العامة للمخابز:

تنتج هاتان المؤسستان مادة الخبز المدعوم إلى جانب المخابز الخاصة، وتظهر النتائج بأنهما خاسرتين وبمجموع خسارة يقدر بـ ٢٥٩ مليون ل.س في نهاية عام ٢٠١٠، ويبلغ المجموع التراكمي لرأس المال المستثمر في لجنة المخابز الاحتياطية بـ ١,٠٦٤ مليار ل.س، والشركة العامة للمخابز بـ ٢,٢٦٨ مليار ل.س، ويظهر الجدولين الآتين البيانات الخاصة بكل مؤسسة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠):

- لجنة المخابز الاحتياطية:

الجدول رقم (٦) نتيجة عمل لجنة المخابز الاحتياطية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ل.س

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	لجنة المخابز الاحتياطية
٢,٤٠٨,٧٧٧	٢,١٠٠,١٢٩	١,٩٣٧,٤٤٢	١,٥٨٧,٨٥٧	١,٥٣٠,٦٣٦	الإيرادات
٢,٤٢٤,٧٧٧	٢,١١٩,٩٧٠	١,٩٢٥,٥٢٠	١,٦٦٥,٠٦١	١,٤٨٣,٨٦٨	مجموع التكاليف
٢,٣٣١,٣٩٩	٢,٠٣٦,٩٢٤	١,٨٥٦,٠٨١	١,٦٠٥,٢٦٤	١,٤٣٥,٧٨٤	قيمة المستلزمات
٥٤,٩٨٨	٥٠,٦٢٧	٤٤,٩٤٠	٣٧,٩٤٦	٢٨,٢٩٤	الرواتب والأجور
٣٨,٣٩٠	٣٢,٤١٩	٢٤,٤٩٩	٢١,٨٥١	١٩,٧٩٠	الاهتلاكات
-	-	-	-	-	الضرائب غير المباشرة
(١٦,٠٠٠)	(١٩,٨٤١)	١١,٩٢٢	(٧٧,٢٠٤)	٤٦,٧٦٨	الفائض أو العجز
١,٠٦٤,٠٠٠	٩٢٢,٠٠٠	٨٧٦,٠٠٠	١,٠٤٤,٠٠٠	٩٤١,٠٠٠	رأس المال المستثمر

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

- الشركة العامة للمخابز:

الجدول رقم (٧) نتيجة عمل الشركة العامة للمخابز خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ل.س

الفائض أو العجز					المؤسسة والمنشآت المرتبطة بها
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٨,٢٦٩,٥٦٩	٨,٥٤٩,٧٠١	٨,٢١٢,٧٤٠	٧,٦٥٧,٢٨٥	٧,٢١٤,٠٥٧	الإيرادات
٨,٥١٢,٠٧٢	٨,٦٨١,٧٢١	٨,٢٧٢,١٣١	٧,٧٠٩,٢٨٨	٧,٢١٨,٥٨٩	مجموع التكاليف
٦,٤٦٠,٣١٧	٦,٧٩٠,٢٩٥	٦,٥٦٩,٥١٠	٦,١٠٨,٦٢٢	٥,٦٦٣,٤٧٧	قيمة المستلزمات
١,٩٤١,١٢٥	١,٧٦١,٤٢٦	١,٥٧٢,٦٢١	١,٤٨٠,٥١٤	١,٤٣٧,٦٣٦	الرواتب والأجور
١١٠,٦٣٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٢٠,١٥٢	١١٧,٤٧٦	الاهتلاكات
-	-	-	-	-	الضرائب غير المباشرة
(٢٤٢,٥٠٣)	(١٣٢,٠٢٠)	(٥٩,٣٩١)	(٥٢,٠٠٣)	(٤,٥٣٢)	الفائض أو العجز
٢,٢٦٨,٠٠٠	٢,٣٨١,٠٠٠	٢,٣٥٤,٠٠٠	٢,٢١٢,٠٠٠	٢,٢٣٢,٠٠٠	رأس المال المستثمر

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

وتعود أسباب الخسارة إلى الارتفاع المستمر في كتلة الرواتب والأجور (وهذا حال كل المؤسسات الحكومية)؛ والتي تساوي ما يقارب ٢٠٠ مليون سنوياً للمؤسسات سوية، إضافة إلى ارتفاع أسعار مواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار وأجور الإصلاح، وفي الجانب المقابل (الإيرادات) فإن سعر مبيع الخبز ثابت ولم يتغير منذ عام ٢٠٠٢، حيث لم تقر الحكومة التكلفة الفعلية لإنتاج طن الخبز خلال السنوات الأخيرة.

مع الإشارة إلى أن التكلفة الأكبر الناجمة عن الدعم الحكومي للخبز تتحملها كل من الشركة العامة للمطاحن، والشركة العامة لتجارب الحبوب كما ذكرنا سابقاً.

✓ المقترحات:

بالرغم من كل التدابير التي قامت بها لجنة المخابز الاحتياطية، والشركة العامة للمخابز لخفض الخسائر من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية للمخابز ورفع نسبة التشغيل لأكثر من ١٢٠٪، إلا أن الخسائر في تزايد مستمر ومن المقترحات المطروحة لحل هذه المشكلة:

- المقترح الأول: إقرار التكلفة الفعلية لإنتاج طن الخبز واعتبار الشركة العامة للمخابز ذات طابع خدمي غير معنية بالربح، وإلزام جميع مخابز القطاع الخاص بتنفيذ العطلة الأسبوعية، ووقف منح التراخيص للمخابز سواء أكانت احتياطية أم خاصة في الأماكن التي توجد فيها مخابز الشركة حرصاً على تحقيق الريعية الاقتصادية لرأس المال الموظف لهذا الغرض.
- المقترح الثاني: رفع سعر مبيع مادة الخبز المقنن بما يتماشى مع التكلفة لإنتاجه، أو تسديد العجزات الناجمة عن دعم مادة الخبز، وعلى الرغم من خسارتها فإنه يجب النظر باستمرار هذه المخابز وتلزييمها أو تأجيرها للقطاع الخاص لأنه أكثر كفاءة في إدارتها، ونقلها من الخسارة إلى الربح.
- ومع أنها مخابز عامة واحتياطية وتهدف بالأصل لتقديم الرغيف وقت الأزمات، إلا أنها فشلت في تقديم الخبز لمحتاجيه من المواطنين؛ وربما نجحت لتقديمه لقطعان الشبيحة، أو جيش النظام الذي يقتل المواطنين بعد حرمانهم من الخبز.

٧- المؤسسة العامة للسكر:

تشرف المؤسسة العامة للسكر على ٩ شركات تابعة لها تقوم بإنتاج: السكر، الميلاس، الخميرة، الكحول، الكسبة، والصابون. ويقدر المجموع التراكمي لرأس المال المستثمر في المؤسسة العامة للسكر حتى نهاية عام ٢٠١٠ بنحو ١,١٣٠ مليار ليرة سورية.

حققت المؤسسة العامة للسكر خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) خسائر متتالية وبزيادة تصل إلى ٤ أضعاف، إذ بلغت الخسارة عام ٢٠٠٦ حوالي ١٦٠ مليون، ولتصل إلى ٥١١ مليون في عام ٢٠١٠، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (١٠) نتيجة عمل المؤسسة العامة للسكر والشركات التابعة لها خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة:
ألف ل.س

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإيرادات	٨.٥٥٢.٣٥٦	٧.٧٥٩.٣٤١	٩.٤٩١.٩١٢	٨.٤٧٩.٦٩١	١٢.٠٩٠.٧٤٢
مجموع التكاليف	٨.٧١٢.٥٤٥	٧.٧٨٤.١٣٦	٩.٧٦٩.٢٤٠	٨.٧٥٥.٧٠٨	١٢.٦٠١.٨٢١
قيمة المستلزمات	٧.٥١٦.٥٣٢	٦.٥٣٩.٢٦٤	٨.٣٦٩.٤٧٦	٧.٣٥٦.٠١٧	١١.٠٧٨.٣٣٥
الرواتب والأجور	٨٥٩.٤٤٧	٨٩٩.٤١٦	١.٠٢٩.٨١٤	١.٠٦٠.١٨٨	١.١٥٧.٥١٧
الاهتلاكات	٢٧٢.٧١٧	٢٨٤.٦٧٦	٣١١.٦٨٦	٢٦٨.٥٥٧	٢٧١.٦٤٧
الضرائب غير المباشرة	٦٢.٨٤٩	٦٠.٧٨٠	٥٨.٢٦٤	٧٠.٩٤٦	٩٤.٤٢٢
الفائض أو العجز	(١٦٠.١٨٩)	(٢٤.٧٩٥)	(٢٧٧.٣٢٨)	(٢٧٦.٠١٧)	(٥١١.٠٧٩)
رأس المال	٥.٣٦٥.٠٠٠	٦.١١١.٠٠٠	٦.٧٤٣.٠٠٠	٦.٥٨٨.٠٠٠	١.١٣٠.٠٠٠
الشركات التابعة للسكر	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الشركة العامة للسكر - تل سلحب	١.٢٩٠	٥.٢١١	٨٠٤	٦.٩٦٥	١١.٨٦٤
الشركة العامة للسكر - مسكنة	٢١٠	-	-	٣.٠٥٩	٩.٩٤٨
الشركة العامة للسكر - الرقة	١٥٨	٢.٤٢٨	٤٩٣	٤.٨٨٥	٦.٢١٨
الشركة العامة للسكر - دير الزور	-	-	٩٨٦	٤.٠٨٦	٥.٠٩٧
الشركة العامة للسكر - الغاب	٨٨٣	٩٩.٦٧٢	٢٥٠	٥٥.٦١٦	٣.٥١٣
معمل خميرة حلب	(٧٥.٨١٥)	(٥٩.٥٣٦)	(١٢٨.١١٨)	(١٥٥.٣٦٦)	(١٩٧.٩٧٢)
الشركة العامة للسكر - حمص	(١٥.٠٣٧)	٥.٢٦٩	(٤٩.٣٣٥)	(٦٢.٦٨٩)	(١٥٧.٤٦٢)
معمل خميرة دمشق	(٥١.٩٣٠)	(٥٧.٦٤١)	(٧٤.٨٤٨)	(٩٤.٤٦٨)	(١٤٠.٢٧٨)
معمل خميرة حرستا	(١٩.٩٤٨)	(٢٠.١٩٨)	(٢٧.٥٦٠)	(٣٨.١٠٥)	(٥٢.٠٠٧)
المجموع	(١٦٠.١٨٩)	(٢٤.٧٩٥)	(٢٧٧.٣٢٨)	(٢٧٦.٠١٧)	(٥١١.٠٧٩)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

بالرغم من أن منتجات المؤسسة مسوقة بالكامل ولا يوجد أي منتجات راکدة أو مخزونة، إلا أن المؤسسة خاسرة، ويصل عدد الشركات الخاسرة فيها بحسب بيانات عام ٢٠١٠ إلى ٤ شركات من أصل ٩ شركات وبمجموع خسارة بلغ ٥٤٨ مليون ل.س، في حين بلغت أرباح الشركات الخمس المتبقية ٣٧ مليون ل.س فقط لأغیر.

ونلاحظ تركيز الخسارة في معامل إنتاج الخميرة الثلاثة (حلب - دمشق - حرستا)، حيث تشكل خسائرها ما نسبته ٧٢٪ من مجمل خسائر الشركة العامة للسكر، أما بالنسبة للشركات الراجعة فقد أتت شركة تل سلحب - سكر بالمرتبة الأولى وبأرباح تجاوزت ١١ مليون ل.س، يليها شركة مسكنة - سكر بأرباح ١٠ ملايين ل.س، وهذا الربح الوهمي سببه مادة الشوندر السكري المستلم من الفلاحين بأسعار منخفضة، وليس بسبب كفاءة هذه الشركات أو المعامل ذات النشاط الموسمي.

ومن أهم مشكلات المؤسسة العامة للسكر

1. عدم ملائمة طاقات شركات السكر العاملة على توزيع مناطق زراعة المحصول في المحافظات السورية.
2. قدم الخطوط الإنتاجية وتكنولوجيا التصنيع في معظم الشركات والمعامل التابعة للمؤسسة.

3. محدودية أيام العمل الفعلية في شركات الشوندر السكري إلى نحو ٨٤ يوم نتيجة ارتباطها بموسم الشوندر السكري ويعروة زراعية واحدة. وفي المقابل تدفع هذه الشركات كافة المصاريف الثابتة ومنها الرواتب طيلة العام.
4. التشابكات المالية بين المؤسسات والجهات المرتبطة بها ولا سيما الاستهلاكية والأقطان والنسيجية، فمثلاً يؤدي استبدال المؤسسة العامة للسكر لأكياس القماش بأكياس البولي إلى خفض التكلفة السنوية بما لا يقل عن ١٢٦ مليون ل.س، وقد طلبت السكر من النسيجية تصنيع هذا النوع من الأكياس ولكن دون جدوى.
5. تدني المواصفات التصنيعية لمحصول الشوندر السكري بحيث لا تتجاوز درجة الحلاوة الوسطية الفعلية ١٢٪ بينما يجب أن تكون بحدود ١٦٪، على الأقل ليكون الاستخلاص اقتصادياً.

✓ المقترحات:

- تعد المؤسسة العامة للسكر من المؤسسات الاستراتيجية الهامة في الاقتصاد السوري لأنها تؤمن مادة السكر الأبيض المقنن، ويقترح تحويلها إلى شركة قابضة ومعاملها كشركات مساهمة، أو تأجيرها أو طرح معاملها للاستثمار لتعمل بكفاءة، ولكن لا بد من الأخذ بمجموعة من هذه التوصيات التي تساعد في تطوير عمل هذه المؤسسة قبل تحويلها:
- وضع قانون لمحاسبة الإدارات على معيار الإنتاج والمردود.
- فك ترابطات شركات المؤسسة العامة للسكر مع شركات القطاع العام الأخرى، والسماح لها بالبحث عن المصدر المناسب لموادها الأولية.
- إدخال نشاط جديد على معامل السكر، والاستفادة من خطوط الإنتاج القائمة كتكرير السكر الخام بطاقات إنتاجية كبيرة تساهم في توفير مادة السكر الأبيض، وتشغيل العمال على مدار العام ولثلاث وريديات لتحسين عائديتها، (وقد قام معمل الغاب وحمص بتجارب ناجحة في هذا الخصوص).
- زيادة الطاقات الإنتاجية لمعامل خميرة لأهميتها في صناعة الخبز، وإنهاء مشاكل الفساد والتأخير في أعمال الصيانة وتركيب خطوط الإنتاج التي دامت لسنوات في معامل خميرة وخاصة معمل خميرة حلب.
- إعادة النظر في سعر مادة خميرة الخبز التي تشكل سبب رئيسي في خسارة معامل خميرة، وتعويض هذه المعامل عن الخسائر التي لحقت بها نتيجة مسألة دعم الخبز.

٨- المؤسسة العامة للإسمنت:

تم إحداث المؤسسة في عام ١٩٧٩، وتقوم بإنشاء وتطوير صناعة الاسمنت في سورية، والتنقيب عن المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة. وقد حققت المؤسسة أرباح متتالية ومنتزيدة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)، وبمعدل ربحية متزايد؛ حيث ارتفعت من ١٢٪ في عام ٢٠٠٦، إلى ١٧٪ في عام ٢٠٠٩، وإلى ٤١٪ في عام ٢٠١٠، ويظهر الجدول التالي



تطور نشاط المؤسسة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠):

الجدول رقم (١٧) نتيجة عمل المؤسسة العامة للإسمنت خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ليرة

سورية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	البيان
٢٣.٤٩٦.٢٤٠	١٨.٢٨٧.٠٢٨	١٦.٠١٣.٢٢٢	١٣.٠٢٢.٢٩٩	١١.٩٢٦.٩٤٠	الإيرادات
١٦.٦٤٥.٥٩٣	١٥.٧٢٥.٥٧٢	١٤.٨٢٦.٦٠٤	١١.٥٩٩.٧٣٣	١٠.٦٨٥.١٧٨	مجموع التكاليف
١١.٨٤٨.٩٤٥	١١.١٠٩.٧١٦	١٠.٢٥٧.٩٨١	٨.٣٦٩.١٧٣	٧.٦٩٩.٥٠٧	قيمة المستلزمات
٣.٣٠٧.١٦٤	٣.١٧٦.٧٥٩	٢.٩٧٠.٢١٤	٢.٤٩٩.٥٧٠	٢.٤٧٩.٨٨٠	الرواتب والأجور
١.٤٨٩.٤٨٤	١.٣٧٧.١٧٠	١.٤٩٥.٠٩٢	٤٢٢.٤٠٢	٣٨٨.٨٠٨	الاهتلاكات
-	٦١.٩٢٧	١٠٣.٣١٧	٣٠٨.٥٨٨	١١٦.٩٨٣	الضرائب غير المباشرة
٦.٨٥٠.٦٤٧	٢.٦٦١.٤٥٦	١.١٨٦.٦١٨	١.٤٢٢.٥٦٦	١.٢٤١.٧٦٢	الفائض أو العجز
٣٩.٥٤٩.٠٠٠	١٧.١٦٣.٠٠٠	١٤.٢١٥.٠٠٠	١١.٤٥٧.٠٠٠	١١.١٧٠.٠٠٠	رأس المال
٠,٤١	٠,١٧	٠,٠٨	٠,١٢	٠,١٢	معدل الربحية
٠,١٧	٠,١٦	٠,٠٨	٠,١٢	٠,١١	معدل العائد على رأس المال

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

وبالرغم من أن أرباح المؤسسة وصلت إلى ٦ مليارات ل.س في عام ٢٠١٠، وأنها حققت نمواً في الإنتاج المباع يصل إلى ١١,٥ مليار ليرة سورية خلال الفترة المدروسة، إلا أن معدل العائد على رأس المال المستثمر لا يزال منخفضاً حيث لم يتجاوز ١٧٪، مع الإشارة إلى أن رأس المال قد تضاعف من ١١ مليار في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٩,٥ مليار في عام ٢٠١٠، وهذا يدل على اهتمام الدولة بهذا النشاط كونه من الصناعات الاستراتيجية الراححة في البلاد، فضلاً عن ضعف منافسة القطاع الخاص في هذه الصناعة.

ويظهر الجدول التالي حركة نشاط شركات مؤسسة الاسمنت خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠):

الجدول رقم (١٨) نتيجة عمل الشركات التابعة لمؤسسة الاسمنت خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ليرة

سورية

الفائض أو العجز					المؤسسة والمنشآت المرتبطة بها
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
					المؤسسة العامة للإسمنت
٢.٤٢٢.٨٥٩	١.٠٧٤.٠٥٠	٦٧٤.٤٢٧	٣٤٨.٩٣٧	٢٨٨.٧٨٤	الشركة السورية للإسمنت
١.٤٩٠.٢٦٣	٥٣٥.٩٩٦	٣٢٩.١٦٥	٢٤٣.٠٧٢	٤٧٨.٩٥٨	الشركة العربية للإسمنت
١.٤١٧.٠٩١	١٧٠.٩٥٨	(٣١٨.٠٤٩)	٣٢٤.٠٩٤	١٣.٠٠٤	شركة طرطوس للإسمنت ومواد البناء
٨٠٢.٤٦٦	٣٦٧.٢٤٧	٢٩٦.٢٥٦	٢٠٨.٦٤٣	٣٤٢.٥٩٢	شركة الشهباء للإسمنت
٦٦٧.٢٧٦	٥٢٦.١٢٤	٢٩٢.٩٢٠	٢٨٠.٢١٤	٧٣.٥٦٠	شركة عدرا للإسمنت
١٣١.١٢١	٨٢.٤٥٠	٢٧.٣٦٥	٤٣.٢٣١	٧١.٦٥١	شركة الرستن للإسمنت - حمص
٢٠.٠٠٢	٢٧.٤٣٧	٧.٩٨٩	٦.٠٥٢	(٩.٩٩٩)	مديرية مشروع الورشة المركزية
(٣٥.١٤٢)	(٤٧.٤٨٧)	(٥١.٨١٥)	٨.٥٥٣	٧.٥٤٠	الشركة الوطنية للإسمنت والأنابيب
(٤٣.٤٨٤)	(١٦.٢٧٤)	١.٥٨٣	(٢٢.٩٧٠)	(٢٤.٦٧٥)	الشركة العربية للبورسلان والأدوات الصحية
(٢١.٨٠٥)	(٥٩.٠٤٥)	(٧٣.٢٢٣)	(١٧.٢٦٠)	٣٤٧	شركة حلب للإسمنت الاميانتني
٦.٨٥٠.٦٤٧	٢.٦٦١.٤٥٦	١.١٨٦.٦١٨	١.٤٢٢.٥٦٦	١.٢٤١.٧٦٢	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

تبين بيانات عام ٢٠١٠ أن أداء معظم الشركات التابعة للمؤسسة العامة للإسمنت هو أداء جيد، حيث بلغ عدد الشركات الرابحة ٧ شركات من أصل ١٠ شركات، وبمجموع ربح ٦,٩٥ مليار ل.س. وقد احتلت الشركة السورية للإسمنت المرتبة الأولى بربح ٢,٤ مليار ل.س (أي ٢٩٪ من مجمل الربح)، تليها كل من الشركة العربية للإسمنت وشركة طرطوس للإسمنت ومواد البناء بربح متقارب يصل إلى ١,٤ مليار ل.س، ثم شركة شهباء للإسمنت بربح ٨٠٠ مليون ل.س.

وبلغ عدد الشركات الخاسرة ٣ شركات، وبمجموع خسارة يصل إلى ١٠٠ مليون فقط، وقد احتلت الشركة الوطنية للإسمنت والأنابيب قائمة الشركات الخاسرة بخسارة ٢٥ مليون ل.س، تليها الشركة العربية للبورسلان والأدوات الصحية بخسارة ٤٢ مليون ل.س، ثم شركة حلب للإسمنت الاميانتني بخسارة ٢٢ مليون ل.س.

وهناك مجموعة من خطوط الإنتاج تم إيقافها عن العمل في نهاية عام ٢٠١٠، وهي خط متوقف في شركة حلب لصناعة منتجات الاسمنت الاميانتني بعدد عمالة ٧٢ عاملاً ورواتب شهرية تبلغ مليوناً و٦٩٢ ألف ليرة، وشركة الشهباء للإسمنت بعدد عمال ٦٧ عاملاً ورواتب مليوناً و٦٦ مليوناً، والشركة العربية لصناعة البورسلان والأدوات الصحية بحماة بعدد عمال ٤٢٩ ورواتب ٨ مليون و٤٤٢ ألف ل.س، والشركة الوطنية لصنع الاسمنت ومواد البناء بعدد عمال ٢٠١ عاملاً ورواتب ٣ مليون و٨٥٩ ألف ل.س شهرياً.

نقاط ضعف المؤسسة العامة للإسمنت:

تعاني المؤسسة من مشكلات إنتاجية وفنية وتسويقية كبيرة، فهي تعاني من ارتفاع نصيب إنتاج طن الاسمنت من الكهرباء والفيول بسبب قدم خطوط الإنتاج والتقنيات المستخدمة، وهاتان المادتان تشكلان ٤٠ إلى ٥٠٪ من كلفة المنتج، وهذا يضعف المنافسة مع القطاع الخاص الذي يعتمد في صناعة الاسمنت على مادة فحم الكوك ذي الكلفة الأقل.

✓ المقترحات:

تعد شركة الإسمنت من أفضل الشركات التي يمكن البدء بتحويلها إلى شركة قابضة وطرح أسهمها على الاكتتاب

العام، وقد تم تأسيس شركات مساهمة خلال السنوات القليلة الماضية ودخلت الإنتاج مجدداً، وسورية بحاجة لهذه المادة الضرورية لإعادة اعمارها، ولكن وقبل طرحها للاستثمار العام يجب حل المعضلة التالية:

- إيجاد الحل المناسب للمشكلات التي تعانيها المؤسسة لتخفيض تكاليفها من خلال التحول إلى استخدام مادة الغاز بدلاً من الفيول، وذلك من خلال استثمارات بسيطة في حال توافر هذه المادة محلياً، أو التحول إلى استخدام فحم الكوك الذي يحتاج إلى استثمارات كبيرة تتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ مليون دولار لكل خط إنتاجي، أو التحول إلى استخدام تقنيات حديثة في استخدام البدائل في عملية الحرق مثل النفايات أو الإطارات التالفة مما يخفف من كمية الفيول المستخدم، أو إلى الكهرباء المنتج من الطاقة الشمسية.



٩- المؤسسة العامة للتبغ:

وهي إحدى مؤسسات الطابع الاقتصادي المرتبطة بوزارة الصناعة ويعود تاريخ إحداثها إلى عام ١٩٣٥، ثم حلت محل إدارة حصر التبغ والتبناك، وتختص مهمة المؤسسة بالإشراف على زراعة التبغ وتتولى صناعته والاتجار به، وتهدف إلى تطوير اقتصاديات التبغ؛ زراعة وصناعة وتسويقاً، وبما يتفق ومصصلحة المزارع والمستهلك لتحقيق أكبر مردود اقتصادي ممكن.

وتحتل هذه المؤسسة صادرات شركات قطاع الصناعات التحويلية الراحبة، ويعود سبب ذلك إلى حصر نشاط التبغ ذو الربحية العالية بهذه المؤسسة، ومنع القطاع الخاص من مزاولتها.

حققت مؤسسة التبغ خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) أرباحاً عالية جداً، وانعكست وبشكل مباشر على معدلات الربحية خلال هذه الفترة، فبلغ معدل الربحية في عام ٢٠٠٦ نحو ٣٢٪، وارتفع إلى ١٢٢٪ في عام ٢٠٠٨، وإلى ١٨٥٪ في عام ٢٠١٠، وهذا ما يبيّنه الجدول التالي:

الجدول رقم (١٩) نتيجة عمل المؤسسة العامة للتبغ والتبناك خلال (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ل.س

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	البيان
٤٠.٩٦٤.٨٤٨	٣٢.٨٣٤.٧٢٢	٢٤.٢٤٧.٠٠٧	٢١.٥٧٥.٨٣٤	١٢.١٦٨.٦٦٥	الإيرادات
١٤.٣٤٨.٥٥٠	١٢.٩٦٣.١٧٥	١٠.٩٤٢.١٧٧	٩.٥٥٥.٢١٩	٩.٩٩٨.١٤٩	مجموع التكاليف
٨.١٨٠.٧٠٨	٧.٥٢٠.٨٣٨	٦.٣٩١.٠٨٣	٥.٣٩٨.٦٨٢	٥.٨٧٢.٧٦٢	قيمة المستلزمات
٢.٦٨٢.٨٣٧	٢.٥٦٨.٣١٧	٢.٣٨٥.٩٦٦	٢.٠٦٣.٧٢٧	٢.٠٤١.٠٤٦	الرواتب والأجور
٣٠٠.١٠٦	٣١٠.٧٨٩	٤١١.٠٦٧	٤٢٤.٦٠٥	٤٢٩.٥٩٦	الاهتلاكات
٢.١٨٤.٨٩٩	٢.٥٦٣.٢٣١	١.٧٥٤.٠٦١	١.٦١٩.٢٠٥	١.٦٥٤.٧٤٥	الضرائب غير المباشرة
٢٦.٦١٦.٢٩٨	١٩.٨٧١.٥٤٧	١٣.٣٠٤.٨٣٠	١٢.٠٧٠.٦١٥	٣.١٧٠.٥١٦	الفائض أو العجز
٤.٤٠١.٠٠٠	٤.٣٠٦.٠٠٠	٤.٤٣٧.٠٠٠	١.٧٨٦.٠٠٠	٨.٠١٧.٠٠٠	رأس المال
١,٨٥	١,٥٣	١,٢٢	١,٢٧	٠,٣٢	معدل الربحية
٦,٠٥	٤,٦١	٣,٠٠	٦,٧٦	٠,٤٠	معدل العائد على رأس المال

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

أما بالنسبة لمعدل العائد على رأس المال فهو مرتفع جداً بالنظر إلى رأس المال المستثمر فقد بلغ ٦٠٠٪ في عام ٢٠١٠، وارتفاع الفرق بين تكلفة الإنتاج والمبيع قد غطى على كتلة الرواتب والأجور المرتفعة، ويعود سبب هذه الربحية ليس لكفاءتها أو كفاءة إدارتها (السابقة والحالية) المشهورة بفسادها؛ وإنما بسبب الاحتكار المطلق لمادة التبغ التي تؤخذ قسراً من المزارعين بأسعار بخسة.

✓ المقترحات:

زيادة نشاط هذه الشركة عبر إضافة منتجات جديدة، والحصول على امتيازات جديدة من شركات تصنيع السجائر العالمية لتصنيع منتجاتها، ويمكن الاستفادة من تحويل هذه الشركة إلى شركة مساهمة وطرح أسهمها على الاكتتاب العام - وبخاصة الفلاحين الذين يزرعون التبغ - من توفير رؤوس الأموال اللازمة لهذا النشاط، لتطوير هذه الشركة وعائديتها على المستوى القومي والفردي.

١٠- مؤسسة الإسكان العسكرية:

تقوم الشركة بإنتاج العديد من المنتجات منها: الاسمنت، البلوك، القرميد، البلاط، الروافع والسيور، الصوف الصخري....، يتجاوز أسطول المؤسسة الألف آلية، وتضم أكثر من ١٠ آلاف عامل.

وتشير البيانات إلى أن المؤسسة انتقلت في السنوات الأخيرة من مصاف الشركات الخاسرة إلى مصاف الشركات الربحية، حيث حققت في عام ٢٠٠٩ أرباحاً تقدر بـ ٢٧٥ مليون ل.س، و٢٢٧ مليون ل.س في عام ٢٠١٠، ولكن معدل الربحية لم يتجاوز ٨٪ خلال هاتين السنتين، ويظهر الجدول التالي تطور نشاط المؤسسة في الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠):

الجدول رقم (٢٠) نتيجة عمل مؤسسة الإسكان العسكرية خلال (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الوحدة: ألف ل.س

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	البيان
٤.٢٣٥.١٢٢	٣.٨٦٠.٤١٦	٤.٧٤٩.١٤٧	٤.٤٢٥.٨١٣	٥.١٩١.٣٨٨	الإيرادات
٣.٩٠٧.٨٤٦	٣.٥٨٥.٧٢٤	٥.٠٤١.١٨٠	٤.٦٧٥.٨٨٢	٥.٢٠٢.١٦٧	مجموع التكاليف
٢.٦١٤.٩٣٧	٢.٢٣٣.١٤٤	٣.٢٨٣.٤٢٧	٣.١١٧.٢١٤	٣.٦٥٩.٦٠٢	قيمة المستلزمات
١.٢١٠.٢٦٢	١.٢٦٤.٦٣١	١.٦٤٤.٦٨٢	١.٤٢٢.٨٩٦	١.٤٠٦.٤٣٤	الرواتب والأجور

٧٢.٨٢٩	٧٦.٧٩٣	٩٧.٧٤٧	١٢٤.٦٢٧	١٢٠.٧٧٠	الاهتلاكات
٩.٨١٨	١١.١٥٦	١٥.٣٢٤	١١.١٤٥	١٥.٣٦١	الضرائب غير المباشرة
٣٢٧.٢٧٦	٢٧٤.٦٩٢	(٢٩٢.٠٣٣)	(٢٥٠.٠٦٩)	(١٠.٧٧٩)	الفائض أو العجز
٠,٠٨	٠,٠٨	-	-	-	معدل الربحية

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

وتظهر البيانات ارتفاع تكلفة المنتج النهائي للمؤسسة بشكل ملحوظ، ولاسيما كتلة الرواتب والأجور والتي تشكل ما نسبته ٤٦٪ من تكلفة الإنتاج. وقد عانت المؤسسة خلال الأعوام الأخيرة من مشكلة في السيولة أدت إلى تأخير تسديد الرواتب والأجور للعديد من العمال.

والجدير بالذكر أن مؤسسة الإسكان العسكري من أكثر المؤسسات الحكومية فساداً، وأقلها محاسبة، حيث يتم فيها كل أشكال سرقة ونهب المال العام، بدءاً من التلاعب بالمنقصات وعروض الأسعار من قبل المدراء والمتعهدين (كون معظم أعمال المؤسسة يتم بعقود من الباطن)، انتهاءً بدفع رواتب للموظفين وهم في منازلهم.

وقد قامت المؤسسة مؤخراً بجملة من التعديلات تطبيقاً لمبدأ التطوير والتحديث، وكان منها نقل مدير فرع حماه إلى إدارة فرح حلب، ونقل مهندس في فرع اللاذقية إلى فرع الحسكة مديراً، والتبديل بين مدراء الإمداد والمالية...

✓ المقترحات:

تحتاج هذه المؤسسة إلى حملة على نطاق واسع لإعادة هيكلتها أو النظر في تصفيتها، ومحاسبة كل من ساهم في هذا الفساد بدءاً من الإدارات العليا وصولاً إلى الموظفين العاديين، ووضع الحلول الملائمة لهذه المؤسسة، لتكون في خدمة الوطن والمواطن والمساهمة في إعادة اعمار سورية (وتحتاج هذه المؤسسة لدراسة مستقلة في سياق خطة إعادة اعمار سورية والشركات المشابهة).

١١- المؤسسة العامة للدم والصناعات الطبية (بنك الدم) :

وتقوم هذه المؤسسة بإنتاج الحبوب والمراهم والمحافظ وأجهزة نقل الدم، وتشير البيانات المالية للمؤسسة خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٦) أنها تحققت ربحية مقبولة، حيث حققت الشركة في عام ٢٠٠٦ معدل ربحية وصل إلى ٧٢٪، وإلى ١١٠٪ في عام ٢٠٠٨، وعاود المعدل للنسبة ٧٢٪ في عام ٢٠١٠، ويظهر الجدول التالي تطور نشاط المؤسسة العامة للدم والصناعات الطبية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٠ - ٢٠٠٦):

الجدول رقم (٢١) نتيجة عمل المؤسسة العام للدم والصناعات الطبية خلال (٢٠١٠ - ٢٠٠٦) الوحدة ألف ليرة سورية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	البيان
٧٦٦.٢٠٩	٦٤١.٩٠٨	٦٩٤٤٩٩	٥٢٠٢٩٧	٥٣٥٤٥٩	الإيرادات
٤٤٦.٦٢٤	٣٨٠.٢٥٢	٣٣٠.٠٧٢	٣٢٣.٥٤٧	٣١١.٨٦٩	مجموع التكاليف
٢٧٧.٨٢٤	٢٢٧.٤٥٢	١٨٣٢٧٢	١٨٠٨٢٨	١٧٨٦٠٦	قيمة المستلزمات
١١٦.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٩٦٨٠٠	٧٥٨٤٣	٧٢٣٩٤	الرواتب والأجور
٥٢.٨٠٠	٥٢.٨٠٠	٥٠٠٠٠	٦٤٥٦٧	٥٧١٩٠	الاهتلاكات
٠	٠	٠	٢٢٩٩	٣٦٧٩	الضرائب غير المباشرة
٣١٩.٥٨٥	٢٦١.٦٥٦	٣٦٤.٤٢٧	١٩٦.٧٥٠	٢٢٣.٥٩٠	الفائض أو العجز
٠,٧٢	٠,٦٩	١,١٠	٠,٦١	٠,٧٢	معدل الربحية

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

ولم تتمكن من الحصول على بيانات أخرى عن المؤسسة نتيجة طبيعة عملها وارتباطها بالمؤسسات العسكرية، ولكن وبالعموم تظهر البيانات أن الوضع العام للمؤسسة جيد.

١٢- شركة الفرات للجرارات:

تأسست الشركة منذ عام ١٩٧٤، وتقوم الشركة بتصنيع الجرارات وبعض القطع التبديلية لها، ويبلغ عدد عمالها نحو ٩٢٧ عاملاً، وتعاني هذه الشركة في السنوات الأخيرة من مشاكل عدة: أهمها عدم قدرة الشركة على المنافسة، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

ونتيجة الواقع المالي المأساوي الذي تمر به شركة الفرات للجرارات، وارتفاع نسبة مديونيتها إلى أكثر من ٢ مليار ليرة سورية بالرغم من أن البيانات المالية المنشورة لا تشير إلى هذا العجز الكبير، وقد قررت الحكومة إيجاد حل جذري لهذه الشركة عن طريق إصدار المرسوم التشريعي رقم ٥٢ لعام ٢٠١١ والقاضي بإحداث الشركة العامة لتصنيع وتوزيع الآليات الزراعية في حلب لتحل محل شركة الفرات لصناعة الجرارات وشركة توزيع الآليات الزراعية. وتختص الشركة بصناعة الجرارات والأدوات الزراعية والمعدات والآلات واستيراد وتصدير الآليات الزراعية، ولا تتوافر بيانات عن وضع الشركة الإنتاجي والمالي كما أنها تعاني من الفساد الشديد.



١٣- مؤسسة الاتصالات وشركات الخليوي:

لعل من الضروري التطرق إلى مؤسسة الاتصالات الحكومية والمستقلة إدارياً ومالياً وتعاقدياً لارتباطها الوثيق بعقود شركتي الخليوي وكثير من الامتيازات المرادفة، وبخاصة أن شركتي الخليوي على أبواب إعادتها إلى الحكومة كونهما عقود BOT، وبسبب الفساد الكبير الذي شاب تلزيم هذه العقود، من خلال شركات وهمية مؤسسة خارج سورية، لتكون إيراداتها السنوية (المصرح عنها) تفوق ٥٤ مليار ل.س سنوياً بينما رأس مالها (الوهمي) لا يتجاوز مليوني ل.س، ثم لتطرح أسهمها على الاكتتاب العام بعد عامين على تأسيسها بعلاوة إصدار تبلغ ١٦٠٠٪؛ حيث تمت تجزئة قيمة السهم المخالف للأنظمة والقوانين في حينه إلى ٢٥ ل.س بدلاً من ٥٠٠ ل.س وبيع للمواطنين بـ ٤٠٠ ل.س. ولم تدخل هاتين الشركتين إلى سوق الأوراق المالية السورية (البورصة) حتى الآن على الرغم من إنه عليها الدخول حكماً، إلا إنها تأبى استمراراً للفساد والتهرب من تسديد الحصص المترتبة عليها لمؤسسة الاتصالات، ولأن ذلك يجعلها

شفافة أمام المساهمين والرأي العام أيضاً، فضلاً عن تعطيل دخول أي مشغل ثالث ومنافس لهما، مما كرّس احتكار القلة لسوق الاتصالات الخليوية ومتمماتها؛ وهو احتكار أخطر من الاحتكار التام.

المقترحات:

- إعادة ملكية الشركتين إلى الحكومة، بحكم القانون وملاحقة أصحابها بسبب الفساد والتهرب من تسديد مستحقاتها إلى الحكومة، والتفتيش عليها ضماناً لحقوق الخزينة العامة والمساهمين فيها.
- إعادة طرح الشركتين على الاكتتاب العام وبيع أسهمهما إلى المواطنين بالأسعار العادلة وتحت إشراف الهيئة العامة للأوراق المالية. (وعلى العموم يحتاج قطاع الاتصالات بما فيه شركتي الخليوي إلى دراسة خاصة ومفصلة مع تسليط الضوء على الجوانب القانونية لهذا القطاع وتعاقباته)



❖ خلاصة:

إن من أهم الأسباب التي تجعل من العمل المؤسساتي في القطاع العام مترهلاً من الناحية الإدارية، ومتأخراً من الناحية الإنتاجية، هو الابتعاد عن النهج الاستراتيجي المدعوم بدراسات جدوى اقتصادية ذات أسس علمية دقيقة، والافتقار إلى الرشادة الحكومية تحت شعار الملكية العامة لوسائل الإنتاج (الوهمي) على حساب الإنتاجية والتنافسية وهدر الأموال وغياب المحاسبة والشفافية واستشراء الفساد، ووضع الشخص المناسب في غير المكان المناسب بحسب الولاءات وليس الكفاءات، إضافة إلى تقييد مدراء القطاع العام بلوائح مركزية وهيئات تفتيشية وأمنية متعددة تعطل أية قرارات جادة ومبدعة حتى صار القطاع العام جمعية خيرية لبعض الفئات، وقطاع خاص جداً لمدرائه؛ حيث في القطاع الخاص يدفع صاحب المؤسسة رأس المال ليحصل على الأرباح؛ بينما في هذا القطاع فإن المدير العام - المعين من الجهات الأمنية والحزبية - يأخذ الأرباح دون أن يدفع شيئاً من رأس المال.

وتعد خطوة تحويل بعض أو معظم شركات القطاع العام (الصناعات التحويلية) إلى شركات قابضة كما ذكرنا في متن البحث؛ من أفضل الحلول المطروحة للنهوض بهذا القطاع، ولكن وقبل القيام بهذه الخطوة يجب تهيئة البيئة القانونية والتشريعية والإدارية اللازمة لهذا النوع من الشركات، وتحرير مؤسسات القطاع العام من قيود وتشابكات إدارية أضرت بإنتاجيتها، ودورها التنموي الوطني، والقضاء على منظومة الفساد والبيروقراطية التي يمتاز بها القطاع العام الصناعي في سورية، ويؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى شركات قابضة، والشركات التابعة لهذه المؤسسات إلى شركات مساهمة تطرح أسهمها على الاكتتاب العام لمجموعة من النتائج وهي:

- تغيير في شكل الملكية القانوني للسماح بدخول أطراف متعددة، قد يكون وجودهم ضاعفاً إيجابياً يدفع الإدارة للعمل على تحقيق مصالح المالكين، ويفتح أبوابها للشفافية والمحاسبة أو المكافأة على الأداء.
- إدارة مستقلة تعنى بالنواحي الاقتصادية وبخاصة الاستقلال المالي والإداري بما يمكنها من التصرف بالفائض المتاح؛ وهذا يلغي عد هذا القطاع عبئاً على الدولة أو المجتمع عبر المحافظة عليه كقطاع إنتاجي تنموي.
- طرح جزء من الأسهم للتداول في السوق المالية، وهذا يشكل عاملاً رقابياً مهماً وأداة تقييم جيدة عبر سعر السهم

- الذي يعكس النجاح أو الإخفاق في إدارة الشركة، فضلاً عن تأمين التمويل اللازم لتطوير هذا القطاع.
- حل مشكلة المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي كونها تحوي كتلة توظيف كبيرة غير مستغلة، وذلك من خلال إدارات مرنة قادرة على جذب رؤوس الأموال إليها كي لا تقتصر على العامل الاجتماعي.
- تحويل نقاط ضعف القطاع العام إلى نقاط قوة من خلال رفع المستوى التعليمي للعاملين فيه (رفع سنوات التدريس) المنخفض حالياً في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية، والذي سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة.
- حل مشكلة البطالة المقنعة والفائضة والوهمية في القطاع العام وإعادة هيكلة العمالة فيه، والتخلص من التضخم الإداري وتدوير العاملين الزائدين عن الحاجة إلى مؤسسات أخرى تحتاهم، وأي حديث يخالف تحسين كفاية هذا القطاع والعاملين فيه؛ يجب أن لا يخرج عن هذا الإطار، وألا يوظف شعاراتياً أو سياسياً؛ إما جهلاً أو قصداً للحفاظ على مكتسبات الفساد أو تجيير القطاع ورهنه لفئة معينة.^٦
- حل مشكلات المخزون غير المسوق، والحرائق بالماس الكهربائي وتقييدها ضد مجهول حتى لا يمكن معرفة المحروق من المسروق.

وعليه تم اقتراح تحويل مجموعة من المؤسسات التابعة لقطاع الصناعات التحويلية إلى شركات قابضة، وهي:

١. المؤسسة العامة للصناعات الغذائية.
٢. المؤسسة العامة للصناعات النسيجية.
٣. المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية.
٤. المؤسسة العامة للصناعات الهندسية.
٥. المؤسسة العامة للسكر.
٦. المؤسسة العامة للتبغ.
٧. المؤسسة العامة للإسمنت.
٨. المؤسسة العامة للإسكان العسكرية.
٩. الشركة العامة لتصنيع وتوزيع الآليات الزراعية.

كما تم وضع مجموعة من المقترحات لتحسين أداء المؤسسات المتبقية مثل: المطاحن والمخابز المرتبطة بمادة الخبز التمويني ودعمه.

٦ عدد العاملين في الصناعات التحويلية ١٠٢ ألف عامل فقط وكتلة رواتبهم السنوية ٢٥ مليار ل.س، و22 ألف في الاستخراجية و63 ألف في الماء والكهرباء.



خامساً: الخطة الزمنية لتنفيذ المقترحات الخاصة بالصناعات التحويلية

خلال الأشهر الستة الأولى:

١. تهيئة البيئة الإدارية والقانونية اللازمة لعمل الشركات قابضة والمساهمة، وسن القوانين والتشريعات اللازمة لعملها، وتحويلها وحل مشكلاتها.
٢. التعاقد مع عدد من المؤسسات والمكاتب الاستشارية المتخصصة لإعادة تقويم أصول الشركات وكفائتها، ووضع خطط العمل المناسبة لتحسين كفاءتها.
٣. وضع لجان متخصصة لدراسة وضع المؤسسات العامة المقترح تحويلها إلى شركات قابضة، ووضع جدول زمني لتحويل هذه المؤسسات، ووضع أسس جديدة للرواتب والأجور في مؤسسات القطاع العام وجعلها تنافسية من خلال ربطها بالإنتاجية.
٤. دراسة قضية رفع الدعم الحكومي التدريجي عن مادة الخبز التموينية، لتحسين أداء المؤسسات المرتبطة بإنتاج الخبز، وجميع السلع التموينية الأخرى المدعومة.
٥. وضع الأسس والآليات الصحيحة لتعيين المدراء العاميين ليكونوا من ذوي الكفاءة وليسوا من ذوي الولاء، وإبعاد الفروع الأمنية والحزبية عن التدخل في تعيينهم.
٦. البدء بتحويل المؤسسة العامة الغذائية إلى شركة قابضة والشركات التابعة لها إلى شركات مساهمة تطرح أسهمها على الاكتتاب العام، في المرحلة الأولى كمشروع رائد لبقية المؤسسات.

خلال سنتين:

- تحويل باقي المؤسسات إلى شركات قابضة ومساهمة، ومتابعة أدائها لتفادي المشكلات الناجمة عن عملية التحويل في الشركات الأخرى المتبقية.
- طرح أسهم وسندات الشركات التي تم تحويلها على الاكتتاب العام ومتابعة عملية الطرح، وبخاصة للسوريين الذين

- كانوا مهجرين منذ فترات طويلة ولديهم السيولة وفائض أموالهم للاستثمار.
- البدء بتنفيذ مقترحات دراسة رفع الدعم الحكومي عن الخبز التمويني، وباقي السلع الأخرى المدعومة ومتابعة أداء المؤسسات والشركات المختصة بهذا القطاع.
- إعادة تقويم المدراء ووضع المدراء الأكفاء في الإدارات الملائمة لكفاءاتهم وخبراتهم.
- خصخصة أو تأجير أو طرح الشركات على الاستثمار التي لا تتناسب طبيعتها مع الإدارة العامة أو ملكية الدولة.
- وضع الأسس العلمية والعملية والاستفادة من التجارب العالمية في وضع أسس مرنة وفعالة لتأسيس الشركات بأنواعها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وأشكالها القانونية المختلفة، وإبقاء دور الدولة كمستثمر في المشروعات الاستراتيجية الكبيرة أو الشركات الضرورية التي يحجم القطاع المساهم أو الخاص عن الاستثمار بها.

خلال خمسة سنوات:

- تحويل بقية المؤسسات المتبقية إلى شركات قابضة، ومساهمة وتأسيس شركات مساهمة أخرى ضرورية لمرحلة الأعمار والتنمية.
- طرح أسهم الشركات المتبقية على الاكتتاب العام وإدارة عملية الاكتتاب.
- البدء بإدراج الشركات الجديدة تدريجياً في سوق الأوراق المالية بعد مراقبة أدائها بشكل دقيق، وتقويم أسهمها بشكل عادل وفقاً لأسس المحاسبة الدولية.
- إنهاء موضوع الدعم الحكومي للخبز التمويني، والمواد الأخرى.
- إنهاء كافة معوقات تحويل الشركات المتبقية أو تصفيتها أو استثمارها، أو إبقاءها بملكية الدولة وإدارتها بحسب ظروف كل مؤسسة؛ لتكون جميعاً مؤسسات منتجة وفعالة في المجتمع وغير معوقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية الحديثة.

المرحلة	البيان	التكلفة التقديرية (مليون دولار أمريكي)	نسبة المساهمة أو المشاركة
قصيرة الأجل ٦ أشهر	<ul style="list-style-type: none"> - مصاريف التعاقد مع مكاتب استشارية، ومؤسسات تقييم الأصول - مكافآت لجان لدراسة وضع المؤسسات والشركات العامة - صيانة بعض خطوط الإنتاج لإبقاء المؤسسات تعمل ولا تتوقف، ريثما يتم طرحها على الاكتتاب. 	١٠ مليون دولار أمريكي	<ul style="list-style-type: none"> - ٢٠٪ خزينة حكومة سورية - ٨٠٪ مساعدات منظمات دولية مباشرة
أجمالي تكلفة المرحلة			
		١٠ مليون دولار	١٠ مليون دولار
متوسطة الأجل سنتين	<ul style="list-style-type: none"> - مصاريف التعاقد مع مكاتب استشارية، ومؤسسات تقييم الأصول - مكافآت لجان لدراسة وضع المؤسسات والشركات العامة - مصاريف وإجراءات تحويل شركات 	٣٠ مليون دولار أمريكي	<ul style="list-style-type: none"> - ٥٠٪ رجال أعمال - ٥٠٪ مساعدات منظمات دولية مباشرة
	<ul style="list-style-type: none"> - تكاليف إعادة هيكلة وترميم بعض خطوط الإنتاج وتشغيلها ريثما يتم اتخاذ قرار بشأنها. 	٢٠٠ مليون دولار	<ul style="list-style-type: none"> - ٢٠٪ خزينة حكومة سورية - ٥٠٪ مساعدات عربية وأجنبية - ٣٠٪ مساعدات منظمات دولية مباشرة
	تدريب وتأهيل - إنفاق جاري لسنتين	٢٠ مليون دولار أمريكي	<ul style="list-style-type: none"> - ٥٠٪ رجال أعمال - ٥٠٪ مساعدات منظمات دولية مباشرة
أجمالي تكلفة المرحلة			
		٢٥٠ مليون دولار	سنوياً ١٦٥ م. دولار

<p>- ٥٠٪ رجال أعمال - ٥٠٪ مساعدات منظمات دولية مباشرة</p>	<p>١٠٠ مليون دولار أمريكي</p>	<p>- مصاريف التعاقد مع مكاتب استشارية، ومؤسسات تقييم الأصول - مكافآت لجان لدراسة وضع بقية المؤسسات والشركات العامة - مصاريف وإجراءات تحويل بقية الشركات</p>	<p>طويلة الأجل خمس سنوات</p>
<p>- ١٠٪ خزينة حكومة سورية - ٦٠٪ مساعدات عربية وأجنبية - ٢٠٪ مساعدات منظمات دولية مباشرة</p>	<p>٢٠٠ مليون دولار</p>	<p>- تكاليف إعادة هيكلة وترميم بعض خطوط الإنتاج الشركات المتبقية وتشغيلها ريثما يتم اتخاذ قرار بشأنها.</p>	
<p>- ٤٠٪ رجال أعمال - ٦٠٪ مساعدات منظمات دولية مباشرة</p>	<p>٤٠ مليون دولار</p>	<p>تدريب وتأهيل - إنفاق جاري لثلاث سنوات</p>	
<p>سنوياً ١١٥ م. دولار</p>		<p>٣٤٠ مليون دولار</p>	<p>أجمالي تكلفة المرحلة</p>
<p>سنوياً ١٢٠ م. دولار</p>		<p>٦٠٠ مليون دولار</p>	<p>مجموع تكلفة المراحل الثلاث</p>

جدول يبين التكلفة التقديرية لهيكله القطاع العام في سورية

ملحق: مؤسسات وشركات القطاع العام الصناعي

المؤسسة والمنشآت المرتبطة بها
الصناعات الاستخراجية:
الشركة العامة للفوسفات والمناجم والملح
الشركة السورية للغاز
الشركة العامة للإسفلت والرخام
المؤسسة العامة للجيولوجيا
الشركة السورية للنفط
تكرير النفط:
الشركة العامة لمصفاة حمص
الشركة العامة لمصفاة بانياس
الصناعات التحويلية:
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية
الشركة السورية للزيوت النباتية - حلب
الشركة العربية لصناعة الزيوت والصابون - دمشق
شركة حماة للزيوت
الشركة الحديثة للكونسروة + معمل العلب - دمشق
كونسروة الميادين
كونسروة الحسكة
كونسروة ادلب + معمل علب ادلب
الشركة السورية للألبان ومشتقاتها بدمشق
شركة حمص للألبان
شركة الشرق للمنتجات الغذائية + معمل الألبان - حلب
الشركة السورية لصنع البسكويت والشوكولاتة غراوي
شركة دمشق للمنتجات الغذائية - كاميليا
شركة بيرة بردى
شركة حمص لتصنيع العنب
الشركة السورية لتصنيع العنب بالسويداء
شركة اليرموك لإنتاج المعكرونة
شركة تجفيف البصل والخضار
معمل مياه الفيحة
معمل مياه بقين
معمل مياه دريكيش
معمل مياه السن
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية
التجارية الصناعية المتحدة - الخماسية
العربية المتحدة الصناعية - دبس
الشركة العامة للمغازل والمناسج
الشركة العامة لصنع السجاد
شركة حمص للغزل والنسيج والصبغة
شركة حماة للخیوط القطنية

الشركة السورية للغزل والنسيج
شركة الفرات للغزل
شركة الشهباء للمغازل والمناسج
شركة زنوبيا لصناعة الألبسة الجاهزة الصناعية
شركة حلب للأنسجة الحريرية - ساتكس
الشركة العربية للملابس الداخلية
شركة جبلة للغزل
الشركة العامة للصناعات الحديدية
شركة الشرق للألبسة الداخلية
الشركة العامة لصناعة خيوط النايلون والجوارب
شركة الوليد للغزل
الشركة السورية للألبسة الجاهزة (وسيم)
الشركة العامة للغزل والنسيج - حلب الأهلية
الشركة العامة للخيوط القطنية بإدلب
نسيج اللاذقية
غزل الحسكة
الشركة العامة للخيوط القطنية باللاذقية
شركة ادلب للغزل
معمل غزول جبلة الجديد) الساحل للغزل)
المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية
الشركة العامة للأسمدة (الكالنترو)
معمل تربيل سوبر فوسفات
معمل سماد الامونيا - يوريا
الشركة العامة لصناعة الأحذية
الشركة العربية الطبية تاميكو
الشركة العامة لصناعة المنظفات الكيماوية
الشركة العامة للمنتجات البلاستيكية - حلب
الشركة العامة للدهانات
الشركة العربية للمنتجات المطاطية والبلاستيكية ومدبغة البقر - حلب
الشركة العامة للدباغة - دمشق
الشركة العامة لصناعة الزجاج - حلب
الشركة العامة لصناعة الزجاج والخزف - دمشق
الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية - دمشق
معمل الإطارات - حماة
معمل الورق - دير الزور
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية
الشركة العامة للمنتجات الحديدية
العربية للصناعات الالكترونية
العربية لصناعة الأخشاب
الشركة العامة لصناعة المحركات الكهربائية
السورية للبطاريات والغازات السائلة
الشركة العامة للصناعات المعدنية - بردى
الشركة العامة لصناعة الألمنيوم
شركة الإنشاءات المعدنية
الشركة العامة للصناعات التحويلية

الشركة العامة للكبريت والخشب المضغوط
الشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق
شركة حلب لصناعة الكابلات
المؤسسة العامة للإسمنت
الشركة الوطنية للإسمنت والأنابيب
شركة عدرا للإسمنت
شركة الرستن للإسمنت - حمص
الشركة السورية للإسمنت
الشركة العربية للبورسلان والأدوات الصحية
شركة حلب للإسمنت الامياتي
شركة الشهباء للإسمنت
الشركة العربية للإسمنت
شركة طرطوس للإسمنت ومواد البناء
المؤسسة العامة للسكر
الشركة العامة للسكر - حمص
الشركة العامة للسكر - الغاب
الشركة العامة للسكر - مسكنة
الشركة العامة للسكر - تل سلجب
الشركة العامة للسكر - دير الزور
الشركة العامة للسكر - الرقة
معمل خميرة دمشق
معمل خميرة حلب
معمل خميرة حرستا
الشركة العامة للمطاحن
لجنة المخابز الاحتياطية
الشركة العامة للمخابز
المؤسسة العامة للتبغ
شركة الفرات للجرارات
مؤسسة الاسكان العسكرية
المؤسسة العامة للدم والصناعات الطبية
مؤسسة توليد ونقل الطاقة الكهربائية
مؤسسة توزيع واستثمار الطاقة الكهربائية
مؤسسات المياه